

اسم المقال: اختلاف القراءات في التراكيب المتشابهة في الآيات دراسة في النحو والسياق

اسم الكاتب: أحمد عبد الله العاني

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9056>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 08:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية

عدد B

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



اِخْتِلافُ القِراءاتِ في التراكيبِ المُتَشابِهةِ في الآياتِ: دِراسَةٌ في النُّحوِ والسِّيَاقِ

أحمد عبد الله العاني⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2017-11-02

تاريخ الاستلام: 2017-06-20

ملخص البحث:

يُعنى هذا البحث بوصفٍ وتحليلِ اختلافِ القراءاتِ في التراكيبِ النحويّةِ المُتَشابِهةِ في الآياتِ، إذ يُثيرُ هذا الموضوعُ تساؤلاً عن سِرِّ اختلافِ قراءةٍ عن أخرى في تركيبٍ بنمطٍ نحويٍّ مُتَشابِهِ ورَدَ في مواضعٍ عدّةٍ في القرآنِ الكريمِ، ولا يمكنُ الإجابةُ عن هذا التساؤلِ إلاّ بالنظرِ إلى تلكِ التراكيبِ وصلتها بالسياقِ الواردِ قبلها، وربطِ هذا الاختلافِ فيه، وقد لزمَ أن يكونَ المنهجُ فيه وصفيّاً وتحليليّاً؛ لوجوبِ تحليلِ المسألةِ بعدَ وصفها، وقد تألّفَ البحثُ من أربعةٍ مباحثٍ، واشتملَ كلُّ مبحثٍ على مسألةٍ نحويّةٍ قد يَجِبُ في تركيبها وجّهٌ نحويٌّ واحدٌ أو يجوزُ فيها وجهان، غيرَ أنّ القراءاتِ اختلفت في مثل هذه التراكيبِ بين موضعٍ وآخر في القرآنِ الكريمِ، ومن هنا تتجلى أهميّةُ الموضوعِ، إذ أبرزتُ نتائجهُ الكشفَ عن وجهٍ من وجوهِ الإعجازِ في القرآنِ، وبيّنتُ ما للنحوِ من أثرٍ يتجاوزُ بناءَ الجملةِ وتركيبها فحسب إلى صلة هذه الجملةِ كلّها بالسياقِ، -واعتمادُ هذا النمطِ من القراءاتِ يُعدُّ دليلاً على ذلك-، وردّت على ما حمّلهُ بعضُ المفسرينِ أو النحاةِ من حكمٍ نحويٍّ على آخر، أو من قراءةٍ على أخرى، فضلاً عن تخريجِ ما أشكلَ من قراءاتٍ عند النحاةِ.

الكلمات الدالة: اختلاف القراءات، التراكيب المتشابهة، الآيات، دراسة النحو والسياق.

(1) كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الأنبار (الرمادي - العراق)

المقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا طَيِّبًا كَثِيرًا يُؤَافِي نِعَمَهُ وَيَكْفِي مَزِيدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، أَمَا بَعْدُ:

فإن لغة العرب من أوسع اللغات، وذلك بتضمن ألفاظها أكثر من معنى، وبما تمتلكه من حركات تختلف دلالة إحداهما عن الأخرى، ليس بما تميزه بين الرتب النحويّة في الجملة فحسب، بل بما تدلُّ عليه في موضع الجملة نفسها في السياق، ولعل هذا من أسباب اختيار الله تعالى هذه اللغة لكتابه العظيم، وتحدي أهلها بأن يأتوا ولو بشورة من مثله.

ويمكن القول: إن القراءات ليس الغرض منها موافقة ألسن العرب فحسب، بل هي لتحقيق أكثر من معنى في تركيب واحد من خلال زيادة حرف، أو تغيير حركة إعراب فيه، فهي وجه من وجوه الإعجاز في القرآن «إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه، لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض»⁽¹⁾، وإذا أنكر بعض النحاة قراءات أو ضعفوها - على الرغم من تواترها - لمخالفتها القياس عندهم أو المعنى في تصوّرهم، فإن أنمة القراء أثبتوها وإن خالفت القياس؛ لأنها سنة متبعة ثابتة بالسند المتواتر والأثر الصحيح، حتى عدت من القرآن، وهذا يصدق على القراءة الشاذة من حيث توجيهها نحواً ومعنى، فهذا الضرب من القراءة وإن خرج «عن قراءة السبع إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، مخوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيراً منه - مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه»⁽²⁾.

وقد لفت نظري وجود اختلاف في القراءات بين تراكيب نحويّة متشابهة تكررت في مواضع عدّة من القرآن الكريم، وطالما أن القرآن نزل بلسان عربيّ مبين صار التقصي عن السبب في هذا النمط من الاختلاف لازماً، ومن هنا تبرز مشكلة البحث، إذ إن هذا النمط من الاختلاف في القراءات يثير تساؤلاً عن سبب اختلاف القراء في مواضع، وإجماعهم عليها في مواضع أخرى على الرغم

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (د.ت) النشر في القراءات العشر، تحقيق: الضباع، علي محمد (د.ط) بيروت، دار الكتب العلمية، ج 1 ص 53.

(2) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1998) المحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عطا، محمّد عبد القادر، ط 1، لبنان، ج 1 ص 32.

من تشابه التراكيب فيها، ولا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل إلا بالنظر إلى تلك التراكيب ووصلها بالسياق الوارد قبلها، وربط هذا الاختلاف فيه، إذ لا يمكن أن تختلف قراءة عن أخرى في تركيب بنمط نحوي واحد إلا وقد اختلف السياق الذي ورد فيه ذلك التركيب، وهذا ما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع، وقد سمّيته: (اختلاف القراءات في التراكيب المتشابهة في الآيات... دراسة في النحو والسياق) والمعنى بالقراءات هنا القراءات المتواترة والشاذة، والأخذ بالشاذة في هذا البحث لا مشكل فيه؛ لما بيّنته، ولا يُعنى البحث بتزجيج قراءة على أخرى، بل يُعنى بتبيين وجه كل قراءة في المعنى والسياق، وأمّا التراكيب المتشابهة فيُعنى بها التراكيب النحوية القائمة على تشابه الصيغة في بناء ألفاظها وحركات إعرابها، وتَحتمل في الوقت نفسه تغايرًا في تلك الحركات، فيختلف المعنى على أساسه أيضًا، ويشمل هذا تشابه التراكيب بصيغ بنائها وتوحد ألفاظها، نحو: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (1) أو: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (2)، أو أن يكون التشابه بصيغة التركيب فقط دون لفظه، أي تشابهه في نوع الأداة القائم عليها التركيب دون تشابه اللفظ بعدها، نحو: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُمَّ الرِّصَاعَةَ﴾ (3) و: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ (4)، فاختلاف حركة الإعراب في هذه التراكيب يجعل لها معاني أخرى، فجاز اختلاف القراءة في موضع دون آخر بحسب ما يقتضيه المعنى والسياق.

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة البحث تبرز في هذا الجزء من العنوان، إذ تتمثل فيه ظاهرة تُلغى النظر وتستدعي الاستفهام عن سرّ هذا الاختلاف، ويتمثل في هذا الجزء المنهج الوصفي، أي استقراء الظاهرة ووصفها، وأمّا الجزء الثاني منه فيتمثل فيه التحليل الذي يجيب عن ذلك الاستفهام، وذلك بتخريج هذا الاختلاف عن طريق تحليل وتخليل اختلاف تلك القراءات بين موضع وآخر من خلال وصل موضع التركيب بالسياق، وعلى أساسه سيتم التوصل إلى النتائج المتناسبة مع تلك المشكلة إن شاء الله تعالى، ولعل ما يُعِين على ذلك من المصادر كُتِبَ النحو والتفسير والقراءات، وقد تمّ اعتمادها جميعًا.

وقد أحصيت القراءات المختلفة في مثل هذه التراكيب، وذلك بالاعتماد على معجم القراءات القرآنية للدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم

(1) سورة البقرة من الآية 117.

(2) سورة البقرة: من الآية 2.

(3) سورة البقرة: من الآية 233.

(4) سورة الفرقان: من الآية 62.

مكرم، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، من خلال الوقوف على جميع القراءات الواردة فيهما، واستخراج ما اختلفَ منها في المواضع التي تشابهت فيها التراكيب، فوجدتها منحصرة في أربع مسائل، فجعلت لكل مسألة مبحثاً اشتمل على المواضع المتشابهة في الآيات التي اختلفت فيها القراءات.

أما المبحث الأول فكان عنوانه: (اقتران الفعل المضارع بالفاء بعد الطلب المحض وحكمه النحوي بين الرفع والنصب)، وأما المبحث الثاني فكان عنوانه: (أن الثنائية وأن الثلاثية)، وأما المبحث الثالث فكان عنوانه: (لا النافية ولا الناهية)، وأما المبحث الرابع فكان عنوانه: (النقل بالهمزة أو بالياء)، وقد رأيت أن يكون ترتيبها بحسب الحروف؛ وذلك لاختلاف ترتيب هذه الموضوعات وتداخلها في كتب النحاة من جهة، واختلاف مواضع القراءات المستشهد بها من حيث تسلسل ورودها في القرآن الكريم من جهة أخرى.

وأخيراً أسأل الله أن أوفق فيما سأستخرجه من كتب النحو والتفسير، وفيما سأعطيه من رأي مُعتمداً فيه على النحو والتفسير أيضاً، أسأل الله أن أوفق في موضوع بحثي، فهو موضوع يستحقّ الدرس ويحتاج إلى إمعان نظر بروية وتفكير، فهو من الموضوعات التي تتميز به هذه اللغة من غيرها من اللغات، وعلى أساسه يُخرج ما أشكل من قراءات عند النحاة.

المبحث الأول: اقتران الفعل المضارع بالفاء بعد الطلب المحض، وحكمه النحوي

ذكر النحاة أن الفعل المضارع المقترن بالواو أو الفاء الواقع في جواب الطلب المحض، كالأمر والنهي والاستفهام منصوب بإضمار (أن) وجوباً، نحو قولنا: (انتهي فأحدثك)⁽¹⁾، فإن لم يكن المضارع جواباً فالرفع على الاستئناف هو الحكم فيه، يقول سيبويه (180هـ): «واعلم أنك إن شئت قلت: (انتهي فأحدثك)، ترفع، وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنك كأنك قلت: انتهي فأنما ممن يحدثك ألبتة، جئت أو لم تجئ...»⁽²⁾، ومثله قوله تعالى:

(1) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988) الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج3ص37 - 39، وأبو عليّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990) التعلية على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، ج2ص153، والمرادي، حسن بن قاسم (2008) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، ج3ص1258.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3ص36، وينظر: أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974) شرح أبيات

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽¹⁾، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون⁽²⁾.

وقد وردَ هذا التركيبُ في ثمانينَ مواضعَ، أولها في سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽³⁾، وموضعان في سورة آل عمران، هما قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁴⁾، وقوله أيضًا: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁵⁾، وموضعٌ في سورة الأنعام: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁶⁾، وموضعٌ في سورة النحل: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁷⁾، وموضعٌ في سورة مريم: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁸⁾، وموضعٌ في سورة يس: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽⁹⁾، وموضعٌ في سورة غافر: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾⁽¹⁰⁾، وعلى الرغم من تشابه التركيب بلفظه غير أن القراء اختلَفوا فيه، فقد قرأ الجمهور برفع (يكون) في المواضع كلها، وخالفهم ابنُ عامرٍ (118هـ)؛ إذ قرأ بالنصب في ستة مواضع مُستثنِيًا الموضعَ الثاني من سورة آل عمران، وموضع سورة الأنعام⁽¹¹⁾، وخالفه الكسائي (189هـ)؛ إذ قرأ بالنصب

سبويه، تحقيق: هاشم، د. محمد علي الرياح، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2ص68.

- (1) سورة البقرة من الآية 117، وَوَرَدَ أَيْضًا فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ أُخْرَى سَبِّمَ تَخْرِيجُهَا لِأَحَقًّا.
- (2) ينظر: سبويه، الكتاب، ج1 ص39، والمبرد، محمد بن يزيد (دت) المقتضب (دط) بيروت، عالم الكتب، ج2ص18، وأبو عليّ الفارسي (1990) التعليق ج2ص153، وأبو محمد السيرافي، شرح أبيات سبويه، ج2ص68.
- (3) الآية: 117.
- (4) الآية: 47.
- (5) الآية: 59.
- (6) الآية: 73.
- (7) الآية: 40.
- (8) الآية: 35.
- (9) الآية: 82.
- (10) الآية: 68.
- (11) ينظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400) السبعة في القراءات، تحقيق: ضيف، شوقي، ط2، مصر، دار المعارف، ص168، وابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (1997) حجة القراءات، تحقيق: الأفغاني، سعيد، ط5، لبنان، مؤسسة الرسالة، ص110، وابن الجزري (دت) النشر، ج2ص220.

في موضعين فقط، هما الواردان في سورتي النحل ويس⁽¹⁾.

وبدءًا يمكن القول: إن سبب اختلاف القرّاء لا يرجع إلى معنى التركيب بحدّ ذاته، بل يرجع إلى معناه ضمن السياق، فقد أفاض المفسّرون كثيرًا في تبیین هذه الآية، ولا سيّما فيما أتت عليه من موضوع هو بيان قدرة الله - عزّ وجلّ - في تكوين الأشياء، قال الزّجاجي (337هـ): «وَأَكْثَرُ أَهْلِ النَّظَرِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَاظَ لَمْ تَكُنْ عَلَى حَقِيقَتِهَا، بَلْ هِيَ تَمَثِيلٌ لِسُرْعَةِ إِجْبَادِ الْأَشْيَاءِ»⁽²⁾، و«المعنى أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنما يتكوّن ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقّف، كما أنّ المأمور المطيع الذي يؤمّر فيمتثل لا يتوقّف، ولا يمتنع ولا يكوّن منه الإباء»⁽³⁾.

ف«لم يُردّ ب (إذا) حقيقة الزّمان، إذ كان ذلك إشارةً إلى ما قبل وجود الزّمان، ولم يُردّ أيضًا ب (كن) حقيقة اللفظ»⁽⁴⁾، ولا ب(الفاء) التعقيب الزّمني، بل استعير كل ذلك؛ لأنّه أقرب ما يتراءى لنا به سرعة الفعل وتأمّنه»⁽⁵⁾.

وكذلك السياق الذي وقع فيه هذا التركيب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ مختلف بين مواضع الآيات، إذ سبق بمضارع مرفوع تارة، وبمضارع منصوب تارة أخرى، وكذلك ورد أسلوب الحصر وأسلوب الشرط في آيات دون أخرى، فضلًا عن اختلاف التركيب نفسه بين الشكل والمضمون، وأعني بذلك الفعل المضارع المقترن بالفاء الواقع بعد فعل الأمر، إذ يحتمل أكثر من وجه عند النحاة، بحسب طبيعة

(1) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1976) التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: البجاوي، علي محمّد، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج 1 ص 35، وأبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف (1420) البحر المحيط في التفسير، تحقيق: جميل، صدقي محمّد، بيروت، دار الفكر، ج 1 ص 366، والأشموني، علي بن محمد (1998) شرح الأشموني، ط 1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج 3 ص 305.

(2) الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1985) اللّامات، تحقيق: المبارك، مازن، ط 2 دمشق، دار الفكر، ص 139.

(3) الزّمخشري، محمود بن عمر (1407) الكشّاف، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، ط 3، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ج 1 ص 181.

(4) وقد وضّح أبو عليّ الفارسيّ والزّمخشري ذلك بقول أبي النجم العجلي: إِذْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبُنِّانِ الْحَقِّ [من الرجز ديوانه، ص 281] ينظر: أبو عليّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (2007) الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، وعوض، علي محمد، والمعصراني، أحمد عيسى حسن، ط 1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج 2 ص 46، والزّمخشري، الكشّاف، ج 1 ص 181.

(5) القاسمي، جمال الدين بن محمد (1998) محاسن التّأويل، تحقيق: عيون السود، باسل، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج 1 ص 382.

السِّيَاقِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ.

فقد اختلف النحاة في تفسير هذا التركيب، إذ رأى سيبويه والعيني (855هـ) والسيوطي (911هـ) أنّ الفاء للاستئناف⁽¹⁾، ووافقهم على ذلك من المُحدِّثين ضيف (1426هـ)⁽²⁾، ورأى المبرّد (285هـ) وابن هشام (761هـ) والصبان (1206هـ) أنّ الفاء عاطفة على الفعل (كُنْ) أو على الفعل (يقول)⁽³⁾ وكان توجيه الرفع أو النصب عندهم تبعاً لما يفهمونه من ذلك المعنى والسِّيَاق، فلم يُجزّ سيبويه إلا الرفع، ولم يذكُر هذه القراءة، إذ نظر إلى أنّ الفاء لا تكون إلا استئنافاً، والمعنى عنده (فهو يكون)، ولا يجوز النصب عنده في مثل هذا التركيب إلا في الاضطرار⁽⁴⁾.

وذهب ابن مُجاهد (324هـ) إلى أنّ قراءة النصب وهم من ابن عامر⁽⁵⁾، وتبعه ابن عطية الأندلسي (542هـ) في ذلك⁽⁶⁾، وقال عنها الجزري: فيها بُعد⁽⁷⁾، في حين أخذ الفراء (207هـ) والمبرّد بقراءة الكسائي، وهي نصب الفعل في موضعي النحل ويس، إذ أجازا أنّ تكون الواو عاطفة على الفعل قبلها، فوجه النصب عندهما أنّ يُعطف الفعل (يكون) على الفعل (يقول)⁽⁸⁾، قال الفراء في تخريج موضع سورة البقرة: إنّه «رَفَعُ ولا يكون نصباً، إنّما هي مردودة على

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1ص39، والعيني، محمود بن أحمد (د.ت) المقاصد النحوية (د.ط) دار السلام، ج4ص1889، والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد، مصر، المكتبة التوفيقية، ج3ص194.

(2) ينظر: ضيف، شوقي (د.ت) المدارس النحوية (د.ط) مصر، دار المعارف، ج1ص80.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج2ص18، وابن هشام، عبد الله بن يوسف (1985) مغني اللبيب، تحقيق: المبارك، د. مازن، وحمد الله، محمد علي، ط6، دمشق، دار الفكر، ج1ص223، والصبان، محمد بن علي (2002) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، القاهرة، مكتبة الصفا، ج3ص138.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1 ص38 - 39.

(5) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص169.

(6) ينظر: ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (2003) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: محمد، عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1ص202.

(7) ينظر: الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد (2000) البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: علي الدين د. فتحي أحمد، ط1، المملكة العربية السعودية، ج1ص597.

(8) ينظر: الفراء، معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله (1955) تحقيق: النجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمد علي، وشلبي، عبد الفتاح إسماعيل، ط1، مصر، دار المصرية، ج1ص74، والمبرد (د.ت) المقتضب (د.ط) بيروت، عالم الكتب، ج2ص18.

(يَقُولُ)، وَأَمَّا الَّتِي فِي النَّحْلِ... فَإِنَّهَا نَصَبٌ»⁽¹⁾، وكذلك ذهب أبو سعيد السيرافي (368هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ (377هـ) إذ أجازا النصبَ حيث كان الفعل (يقول) منصوبًا أخذين بقراءة الكسائي، وأمّا قراءة ابنِ عامر فضعيفةٌ عندهما؛ لأنّه لا منصوبٌ قبله فَيُعْطَفُ عليه⁽²⁾، والمعنى على هذا الوجه هو سرعةُ إيجادِ الأشياءِ (أَنْ يَقُولَ فيكونَ)، وهذا وَجْهٌ جائزٌ، ولا سيّما أنّ الكسائيّ قرأ به وهو إمامُ النحويين الكوفيّين، ولكنّ تنقُضَهُ قراءةُ ابنِ عامر في المواضع الأخرى التي قرأ فيها بالنصبِ من دون أن يكونَ هناك فعلٌ منصوبٌ يُعْطَفُ عليه.

وأجاز المبرّدُ، والرّضويّ (686هـ)، وناظرُ الجيش (778هـ)، والسّيوطيّ من النحاة⁽³⁾، والطبريّ (310هـ) والسّمّرقنديّ (373هـ) ومكيّ بن أبي طالب (437هـ) والمظهريّ (1125هـ) والجاوي (1316هـ) من المفسرين⁽⁴⁾ أن يكونَ الفعلُ (يكون) جوابًا لفعلِ الأمرِ (كُنْ)، وإن لم يكن أمرًا في الحقيقة، لكنّه على صورته فُعومِلَ مُعَامَلَتَهُ- فَنَصَبُهُ على القياس كما نُصِبَ في نحو قول أبي النّجم⁽⁵⁾:

يا نَاقَ سيري عَنقًا فسيحا
إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتريحا-

«اعتبارًا بصورة اللفظ وإن لم يكن المعنى على الأمر، فالتقدير: (يَقُولُ لَهُ يَكُونُ فيكونَ)، أي قِيْطَاوِغُ، فطاحَ قَوْلُ مَنْ ضَعَّفَهُ بأنّ المعنى على الخبر، وأنّه

- (1) الفراء، معاني القرآن، ج1 ص74.
- (2) ينظر: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (1986) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبد التواب، د. رمضان، وحجازي، د. محمود فهمي، وعبد الدائم، د. محمد هاشم، (د.ط) مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3 ص234، وأبو عليّ الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2 ص48.
- (3) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج2 ص81 - 82، والإسترابادي، رضيّ الدين محمد بن الحسن (1996) شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: عمر، يوسف حسن، ط2، بنگازي، ج4 ص65، وناظر الجيش، محمد بن يوسف (1428) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: فاخر، د. علي محمد، وآخرين، ط1، مصر، دار السلام، ج8 ص4029، والسّيوطي (د.ت) همع الهوامع، ج2 ص401.
- (4) ينظر: الطبري، محمد بن جرير (2000) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: شاکر، أحمد محمد، ط1، مؤسسة الرسالة، ج1 ص85، والسّمّرقندي، محمد بن نصر (د.ت) بحر العلوم، (د.ط) دار الكتب العلمية، ج1 ص88، والقيسي، مكي بن أبي طالب (1405) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الضامن، د. حاتم صالح، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج1 ص109، والمظهري، محمد ثناء الله (1412) تفسير المظهري، تحقيق: التونسي، غلام نبي، باكستان، مكتبة الرشدية، ج5 ص340، والجاوي، محمد بن عمر (1997) مراحيب لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، تحقيق: الصنّاوي، محمد أمين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1 ص41.
- (5) البيت من الرجز، وهو في ديوانه: 123.

لَا يَصِحُّ النَّصْبُ إِلَّا إِذَا تَخَالَفَ الْأَمْرُ وَجَوَابُهُ»⁽¹⁾، وخالفهم في ذلك الزجاجي وابن هشام (761هـ)⁽²⁾ من النحاة، والفراء وابن الجوزي (597هـ) وأبو حيان (745هـ) والسَّمِين الحلبِي (756هـ)⁽³⁾ من المفسرين؛ نظراً إلى اختلافه مع النحو والمعنى المراد، وقد صَعَّف العُكْبَرِيُّ (616هـ) هذا الحِكمَ من «وجهين: أحدهما: أَنْ (كُنْ) ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطبٌ به، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، يَدُلُّ على ذلك أَنَّ الخِطَابَ بالتكوّن لا يَرُدُّ على الموجود؛ لأنَّ الموجودَ مُتَكَوّنٌ، ولا يَرُدُّ على المَعْدُومِ؛ لأنَّه ليس بشيءٍ، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يَرُدُّ ولا يَرَادُ به حقيقة الأمر، كقوله: ﴿سَمِعَ بِهِمْ وَأَبْصَرَ﴾⁽⁴⁾، وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرِّجْمَ﴾⁽⁵⁾.

والوجه الثاني: أَنَّ جَوَابَ الْأَمْرِ لا يَدَّ أَنْ يَخَالَفَ الْأَمْرَ، إمَّا فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ، أَوْ فِيهِمَا، فَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَذْهَبْ يَنْفَعُكَ زَيْدٌ) فَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ فِي الْجَوَابِ غَيْرُهُمَا فِي الْأَمْرِ، وَتَقُولُ: (أَذْهَبْ يَذْهَبُ زَيْدٌ) فَالْفِعْلَانِ مُتَّفَقَانِ وَالْفَاعِلَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَتَقُولُ: (أَذْهَبْ تَنْفَعُ) فَالْفَاعِلَانِ مُتَّفَقَانِ وَالْفِعْلَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَمَا أَنْ يَنْفَعُ الْفِعْلَانِ وَالْفَاعِلَانِ غَيْرُ جَائِزٍ، كَقَوْلِكَ: (أَذْهَبْ تَذْهَبُ)، وَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنْ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ شَرْطًا لِنَفْسِهِ»⁽⁶⁾، فَوَجْهُ الضَّعْفِ الْأَوَّلِ عِنْدَهُ مُخَالَفَتُهُ لِلْمَعْنَى، وَوَجْهُ الضَّعْفِ الْآخِرِ مُخَالَفَتُهُ لِلصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَهِيَ أَيْضًا مُرْتَبِطَةٌ بِالْمَعْنَى.

ويمكن القول أيضاً: إنَّ هذا الحكم من باب النظر إلى اللفظ وما قبله فقط، وإغفال النظر إلى صلته بالسِّيَاقِ، وَيَرُدُّهُ إِجْمَاعُ الْقِرَاءِ عَلَى الرَّفْعِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ وَمَوْضِعِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا الْحُكْمُ مَقْصُودًا - أَيْ إِنَّ النَّصْبَ فِي الْفِعْلِ (يَكُونُ) قَائِمًا عَلَى كَوْنِهِ جَوَابًا لِلْفِعْلِ (كُنْ) - لَقُرِئَ بِالنَّصْبِ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا.

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر (د.ت) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ج2ص131.

(2) بنظر: الزجاجي، اللآمات، ص139، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1ص223.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1ص74، والجوزي، عبد الرحمن بن علي (2002) زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1ص105، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص586، والسَّمِين الحلبِي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الخراط، د. أحمد محمد، دمشق، دار القلم، ج2ص89.

(4) سورة مريم: من الآية38.

(5) سورة مريم: من الآية75.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص109.

وأجاز الكوفيون وجهاً آخرَ في نصب الفعل (يكون)، وهو أنه سُيقَ بأسلوبِ الحصرِ بـ (إنّما)؛ لأنّهم أجازوا نصب الفعل المضارع المقترون بالفاء بـ (أنّ) المضمرّة، كما في قول العرب: (ما هي إلاّ ضربةٌ من الأسدِ فيخطمَ ظهره) (1)، بوصفِ الفاءِ عاطفةً مصدرًا مؤوِّلاً على مصدر صريح، والتقدير: هي ضربةٌ فخطمته، ثمّ قاسوا نصبَ الفعلِ (يكون) عليه (2)، وقد وافق ابنُ مالكٍ (672هـ) الكوفيّين في هذا الوجه، ووافقهم في تخريج قراءة ابن عامر عليه في كتابه شرح الكافية الشافية أيضاً (3)، ولكنّه عدلَ عن هذا التخرّيج في كتابه شرح التسهيل بقوله: «فأمّا قولهم: (إنّما هي ضربةٌ من الأسدِ فيتخطمَ ظهره)، فمنّ النَّصبِ بإضمار (أنّ) جوازاً، لعطفِ مصدرٍ مؤوّلٍ على مصدر صريح، والمعنى: هي ضربةٌ فخطمته، لا من بابِ قراءةِ ابنِ عامرٍ» (4)، ولعلّ سببَ عدوله ما رآه من اختلافٍ بين قولِ العربِ وقراءةِ ابنِ عامرٍ، إذ وقع في هذا القول مصدرٌ صريحٌ قبلِ الفاءِ، فكان ما بعدها مصدرًا مؤوِّلاً معطوفاً على ما قبلها، كما أنّه- أي القول- جملةٌ واحدةٌ لا تداخلٌ فيها وذاتٌ معنًى واحدٍ، بخلافِ قراءةِ ابنِ عامرٍ فإنّه تداخلٌ أكثرٌ من أسلوبٍ في تركيبه قبلِ الفاءِ، إذ اقترنَ أسلوبُ الشرطِ بأسلوبِ الحصرِ، وقد اختلفا في التّقديم والتّأخير بينهما بحسب ما يقتضيه الحال، فضلاً عن تعدّد معانيه كما ذكر المفسّرون.

وهناك وجّهٌ آخرٌ ذكّره الرّضويّ (686هـ) وأبو حيّان والصّبّان، وهو إضمار (أنّ) بعد الفاءِ الواقعة بين مجزومي أداة شرطٍ أو بعدهما (5)، نحو: (إنّ تأتيني فتُحسِنَ إليّ أكافئك) ونحو: (متى زرتني أحسن إليك فأكرمك) (6)، إذ جعلوا الفاءِ

(1) هذا القول حكاه الكسائي عن العرب برفع (يخطم) ونصبه، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج2ص423.

(2) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريري، عبد المنعم أحمد، ط1، مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ج3ص1555، وأبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1981) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: النماس، مصطفى أحمد، ط1، القاهرة، مطبعة المدني، ج4ص1687.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3ص1555.

(4) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: السيد، د. عبد الرحمن، والمختون، د. محمد بدوي، ط1، هجر للطباعة والنشر، ج4ص46، وينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص424.

(5) ينظر: الاسترابادي، شرح الرضي، ج4ص65، وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1685، والصّبّان، حاشية الصّبّان، ج3ص446.

(6) الصّبّان، حاشية الصّبّان، ج3ص446.

سببِيَّةً، فقاَسوا الشرط على النفي من حيث إنه غيرُ متحقِّقِ الوقوع⁽¹⁾، وقد ذكر أبو حيان أن بعض النحاة حمَل قراءة نصب الفعل (يكون) عليه⁽²⁾، ونَسَبَ ناظِرُ الجَيْشِ هذا القولَ إلى أبي حيان- والصحيحُ أن أبا حيان نَسَبَهُ إلى بعض النحاة كما في كتابه-، واعتَرَضَ عليه بصيغة التَّمْرِيضِ، بأنَّ ذلك قد يجوز فيما إذا كان الشرط غيرُ مُتَحَقِّقِ الوقوع، فلا يَصْدُقُ هذا على ما في الآية الكريمة؛ لأنَّ الشرط فيها متحقق وقوعه، وجَعَلَ الأولى في تخريج النصب على كونِ الفعل على صورة الأمر، والأمر يُنصَبُ جوابه⁽³⁾.

غير أن البقاعي (885هـ) أفاد من هذا الحكم، وَوَقَفَ مُعْنَا النظرَ في المواضع كُلِّهَا التي وَرَدَتْ فيها هذه القراءةُ وَخَرَجَهَا تخريجًا مرتبطًا بالسِّيَاقِ كُلِّهِ لا أن يَوقِفَ على الفعل وما قبله فحسب، إذ قال: «وَصَرَّحَ ابنُ مجاهدٍ بِوَهْمِ ابنِ عامرٍ، وأنَّ هذا غيرُ جائزٍ في العربيَّةِ... فَأَمَعْنَتْ النَّظْرَ في ذلك لوقوع القَطْعِ بصحَّةِ قراءة ابن عامر؛ لتواترها نُقْلًا عَمَّنْ أَنْزَلَ عليه القرآنُ، فلمَّا رأيتُهُ لم يَنْصَبْ إِلَّا ما في حَيْزٍ (إذا) عَلِمْتُ أنَّ ذلكَ لأجلِها»⁽⁴⁾، وقد أخذ بتعليل النحاة لنصب الفعل بعد الفاء في مثل هذا التركيب والمعنى المتحقق منه، فنَقَلَ قولَ الرُّضِيِّ: «وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنهم قَصَدُوا التَّنْصِيصَ على كونها سببِيَّةً، والمُضَارِعُ المرتفعُ بلا قَرِينَةٍ مُخَلَّصَةٍ لِلْحَالِ والاستقبالِ ظاهرٌ في معنى الحال، كما تقدَّم في باب المضارع، فلو أبقوه مرفوعًا لَسَبَقَ إلى الذهن أن الفاء لِعَطْفِ جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ الفعل على الجملة التي قبل الفاء- يعني فكان يلزم أن يكون الكون قديمًا كالقول-، فَصَرَّفَهُ إلى النصب مُنْبَهً في الظاهر على أنه ليس معطوفًا، إذ المضارع المنصوبُ بـ(أن) مفردٌ، وقبل الفاء المذكورة جُمْلَةٌ... فكان فيه شيان: رَفْعُ جانبِ كَوْنِ الفاءِ للعطف، وتقويته كونه للجزء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ مَحذُوفُ الخبرِ وجوبًا»⁽⁵⁾، فقدَّر البقاعي النصب هنا بقوله: (فَكُونُهُ واقِعٌ حَقٌّ لَيْسَ بخيال)- والله أعلم⁽⁶⁾، وقد ذكر أنه وَقَفَ بعد هذا التوجيه

(1) ينظر: الإسترابادي، شرح الرضي، ج4ص65.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1687.

(3) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص4249 - 4250.

(4) البقاعي، نظم الدرر، ج2ص131.

(5) الإسترابادي، شرح الرضي، ج4ص67.

(6) ينظر: البقاعي، نظم الدرر، ج2ص134، وقد رَجَّح البقاعي قراءة النصب، وجَعَلَهَا أبلغ؛ «لظهورها في الصرف عن الحال إلى الاستقبال مع ما دلت عليه من سرعة الكون، وأنه حق» المصدر نفسه، ج2ص134، والصحيح أن لكل قراءة وجهًا من المعنى، فكلتاها قراءة متواترة.

على ما نقله السفاقسي (742هـ) عن ابن الضائع (680هـ) في وجه نصب الفعل (يكون) إذ قال: «وزاد ابن الضائع في نصب (فيكون) وجهًا حسنًا، وهو نصبه في جواب الشرط وهو (إذا)⁽¹⁾، وكان مراده التسيب عن الجواب كما ذكرت»⁽²⁾.

ويمكن القول: إن هذا الوجه هو أحسن وأصح تلك الأوجه؛ وذلك لتناسبه مع ما جاء في المواضع كلها، إذ لم يكن في الفعل نصبٌ إلا إذا سبق بأسلوب الشرط، بخلاف الأوجه الأخرى، فإنها قد تخالف المعنى، أو قد تناسب مواضع دون أخرى، كما أن هذا الوجه جائز في النحو، ويمكن قياسه على نصب الفعل (يعفر)⁽³⁾ في قراءة ابن عباس (68هـ) والأعرج (117هـ)⁽⁴⁾ لقوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ} ⁽⁵⁾، والتقدير فيه: (يعفر أنه كائن لمن يشاء)، وكذلك الحال بالنسبة إلى الآية هنا، إذ يكون قوله تعالى: (إذا أراد شيئًا) شرطًا، وقوله: (أن يقول له كُن) جواب له، وقوله (فيكون) واقع بعدهما، والمعنى على هذا التركيب يُلِغ؛ إذ جعل قوله (كُن) جوابًا لإرادته شيئًا، أي متى ما أراد شيئًا فإنما يقول له كُن، وذلك الشيء سيقع لا محال، فهو تركيب واقع في الكلام، ويَحْتَمِل الوجهين معًا - رَفَعَهُ وَنَصَبَهُ - غير أن من أكره النصب أو ضَعَفَهُ نَظَرَ إلى ما قبل الفعل (يكون) فحسب، وأغفل النظر إلى موضع التركيب وصلته بالسياق، وأما اعتراض ناظر الجيش على هذا الوجه فَمَرْدُودٌ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ، الأَمْرُ الأَوَّلُ: هو تعليل الرضي لنصب الفعل في مثل هذا التركيب، فليس بالضرورة أن تكون علة النصب قياس الشرط على النفي، والأمر الثاني: أنه أخذ بالأمر على صورته، ولم يأخذ بالشرط على صورته، مع أن موافقة القراءة كانت مع المواضع التي ورد فيها الشرط لا الأمر، والأمر الثالث هو ما في الآية المقيس عليها من معنى، فإن الشرط فيها متحقق الوقوع أيضًا، ومع هذا جاز نصب الفعل الواقع بعده في قراءة ابن عباس والأعرج، - والله تعالى أعلم -.

(1) ينظر: السفاقسي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1992) المُجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: زنين، موسى محمد، ط1، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ص393 - 394، وكذلك نسب ناظر الجيش هذا الرأي إلى أبي حيان، ولم أجد فيما طبع من كتبه

(2) البقاعي، نظم الدرر، ج2ص135.

(3) أشار ناظر الجيش إلى هذه القراءة، وجعلها نظيرًا لقراءة ابن عامر: {كن فيكون}، ولكنه أنكر هذا التخریج، ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج8ص4250، والصحيح جواز القياس وموافقة المعنى كما سأليناه لاحقًا.

(4) ينظر: النحاس، أحمد بن محمد (1977) إعراب القرآن، تحقيق: زاهد، زهير غازي، بغداد، مطبعة العاني، ج1ص140.

(5) سورة البقرة: من الآية284.

المبحث الثاني: (أَنْ) الثَّنَائِيَّةُ و(أَنَّ) الثَّلَاثِيَّةُ

تُسْتَعْمَلُ (أَنْ) - بفتح الهمزة وسكون النون - استعمالين، الاستعمال الأول: أَنْ تكونَ مصدرِيَّةً ناصبةً وهو الأكثرُ فيها، والاستعمال الآخر: أَنْ تكونَ مخففةً من الثقيلة، وهي أيضاً مصدرِيَّةً، لكنَّها تختلف عن الأولى من حيث موقعها ودلالاتها، وعلامتها وقوعها بعد فعلٍ دالٍّ على يقينٍ أو نحوِه، واسمُها يكونُ ضميرَ الشأن محذوفاً، والفعلُ بعدها مرفوعٌ، وهو وفاعله في محلِّ رفع خبرها، ويُفصلُ بينها وبينه بحرفٍ، نحو: (السين) أو (قد) أو (لن) أو (لم) أو (لأ) (1).

فصار من هذه اللفظة أداتان، ثنائِيَّةٌ وثلاثِيَّةٌ، ولا يجوز عند النحاة أَنْ تقع إحداهما بدل الأخرى إلا إذا وَقَعَتْ بعدَ فعلٍ يَحْتَمِلُ الظنَّ أو اليقين، نحو: الفعل (حَسِبَ)، والذي يحدِّد الاستعمال هو السياق الذي يقع فيه التركيب، فقد يقال: (حَسِبْتُهُ أَنْ يَقُومَ) بالنصب إذا كان المتكلم ظاناً القيام، ويقال أيضاً: (حَسِبْتُهُ أَنْ سَيُقُومُ) بالرفع إذا كان المتكلم متيقناً منه (2).

ومن هنا يتبيَّن الفَرْقُ بين الأداتين في الدلالة والمعنى، فعلى الرغم من اشتراكهما في كونهما حرفيَّيْنِ وَصِلِ، غير أن للمخففة زيادةً في المعنى بما تحمله من معنى التوكيد، بخلاف الناصبة فإنَّه لا دلالة لها إلا وَصِلُ أجزاء الكلام، والمُمَيِّزُ بينهما هو الإعراب، وعلى ذلك يتحدَّد استعمال كل من الأداتين بحسب ما يَسْبِقُهما من فعلٍ ومعنى (3).

ومما وَرَدَ من اختلاف القراءات في هذا الباب، وقوعُ (أَنْ) بعد الفعل (حَسِبَ)، إذ جاءت في القرآن كله ناصبةً بالإجماع، نحو قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُرَكَّبُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (4) وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (5) إلا آيةً واحدةً وَرَدَتْ فيها قراءةٌ برفع الفعل بعدها أيضاً، هي

(1) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1 ص34، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (1980) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط20، مصر، دار التراث، ج4 ص4.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4 ص1640، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج4 ص4.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2 ص429 - 430، والجوزي، زاد المسير، ج1 ص570.

(4) سورة العنكبوت:2

(5) سورة العنكبوت:4

قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾⁽¹⁾، إذ قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ النحويان وحمزة (156هـ) بالرفع⁽²⁾، وذلك راجع إلى المعنى والسياق، فالمعنى: وحسب بنو إسرائيل أنه لا يصيبهم من الله فتنة، أي: بلاءٌ وعذابٌ في الدنيا والآخرة، فعموا وصموا عن الدين حين قتلوا الرسل أو كذبوهم⁽³⁾، فمن نصب «جعل جعلاً (أن) ناصبةً للفعل، وبقي (حسب) على بابه من الشك»⁽⁴⁾، و«المعنى ظن هؤلاء الذين أخذ عليهم الميثاق أنه لا يقع من الله - عز وجل - ابتلاء واختبار»⁽⁵⁾، ومن رفع جعلاً (أن) مخففة من الثقيلة، وأضمر معها (الهاء)، وجعل (حسبوا) بمعنى أيقنوا؛ «إذ نزل حسبانهم لِقوته في صدورهم منزلة العلم»⁽⁶⁾ والتقدير: «أنه لا تكون فتنة»، أي حسبوا فعلهم غير فاتن لهم؛ اغتراراً بما كانوا يقولون: (نحن أبناء الله وأجباؤه)⁽⁷⁾ (8)، وهذا التوجيه مناسب؛ لأن الآية قيلت في بني إسرائيل، وهم من أشد الناس صداً عن سبيل الله، فكانوا يظنون ما يعملون من سوء هو الحق، ولا سيما أن ذلك الفعل كان يتكرر منهم، بدليل السياق قبل هذه الآية في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾⁽⁹⁾، بخلاف الآيات الأخرى التي ورد فيها الفعل (حسب) أو تصرفاته، فقد قيلت في الذين آمنوا أو الذين اجترحوها السيئات، فبقي (حسب) فيها على بابه من الشك؛ لأنه لم يبلغ ظنهم في ذلك مبلغ اليقين.

ومما له صلة بهذا الباب رفع الفعل المضارع بعد (أن) من دون أن تسبق بفعلٍ دال على يقين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ

- (1) سورة المائدة: من الآية 71.
- (2) ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري (1988) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: شلبي، عبد الجليل عبده، ط1، بيروت، عالم الكتب، ج2ص195، والسمرقندي، بحر العلوم، ج1ص407، والزمخشري، الكشاف، ج1ص663.
- (3) الزمخشري، الكشاف، ج1ص663.
- (4) القرطبي، محمد بن أحمد (1964) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: البردوني، أحمد، وأطفيش، إبراهيم، ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية، ج6ص248.
- (5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6ص247.
- (6) الزمخشري، الكشاف، ج1ص663.
- (7) سورة المائدة: من الآية 18.
- (8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2ص195، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6ص247.
- (9) سورة المائدة: من الآية 70.

أَرَادَ أَنْ يُعَمِّمَ الرِّضَاعَةَ ﴿١﴾ (١) برفع (يُتِمُّ) (٢) في قراءة ابن عباس (68هـ) ومجاهد (104هـ)، وقد اختلف النحاة في نوع (أَنْ) الواقعة في هذا الموضع من الكلام، نحو قول الشاعر (٣):

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمًا مَنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

فالمشهورُ في كتب النحاة أَنَّ البصريين عَدُّوا مصدرِيَّةً أَهْمَلَتْ حَمَلًا عَلَى أَخْتِهَا (ما) المصدرِيَّة، وَأَنَّ الكوفيين عَدُّوا مخْفَفَةً من الثِقِيلَةِ، ذَكَرَ ذلكَ الزمخشريُّ (537هـ) وأبو البركات الأنباريُّ (577هـ) وابن مالك (672هـ) والمراديُّ (749هـ) وابن هشام وأبو حيان والجوهرِيُّ (889هـ) وخالد الأزهرِيُّ (905هـ) (٤)، وقد نبّه عبد القادر بن عمر البغداديُّ (1093هـ) على أَنَّ الصَّحِيحَ العكسُ، مستدلًّا على ذلكَ بما نَقَلَهُ عن شيوخ كلِّ من المذهبيين، فنقل قولَ ابنِ جَنِّي (392هـ) حين سألَ شيخَهُ أبا عليٍّ الفارسيَّ (377هـ) عن رفع (تقرآن)، فقال: إِنَّ (أَنْ) هذه مخففة من الثِقِيلَةِ، كأنَّه قال: (أَنكُمَا تقرآن)، إلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ من غير تعويض، هذا مذهب أصحابنا (٥)، أي البصريين، ونَقَلَ عن ثعلب (291هـ) - وهو أحدُ أئمَّة الكوفيين - أَنَّهُ قال بتشبيهاها بـ(ما) (٦)، وقد رجَّح أبو عليٍّ مذهبَ البصريين، إذ قال: «وأولى (أَنْ)

(1) سورة البقرة: من الآية 233.

(2) ينظر: النُّعَلبي، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم (2002) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: ابن عاشور، أبي محمد، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج2ص181، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج2ص463.

(3) البيت من البسيط، ولم يُعْرَفْ قائلُهُ، فهو بلا نسبة في: ثعلب، أحمد بن يحيى الشيباني (1960) مجالس ثعلب، تحقيق: هارون، عبد السلام، مصر، دار المعارف، ص290، وابن جني، أبو الفتح عثمان (2000) سرُّ صناعة الإعراب، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، ج2ص200، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد (1961) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: عبد الحميد، محمَّد محيي الدين، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ج2ص563، وابن يعيش، شرح المفصل، ج7ص15، والمرادي، الجني الداني، ص220.

(4) ينظر: الزمخشريُّ، محمود بن عمر (1993) المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: بو ملحم، د.علي، ط1، بيروت، مكتبة الهلال، ص429، والأنباري، الإنصاف، ج2ص460، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3ص1527، والمرادي، توضيح المقاصد، ج3ص1237، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4ص1641، وابن هشام، مغني اللبيب، ج1ص30، والجوهرِيُّ، محمد بن عبد المنعم (2004) شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج2ص523، والأزهرِيُّ، خالد بن عبد الله (2000) شرح التصريح على التوضيح، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2ص362.

(5) ينظر: ابن جَنِّي، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص200، وابن جَنِّي، أبو الفتح عثمان (1954) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ط1، دار إحياء التراث القديم، ص278.

(6) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ص322، وضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص232.

المخففة من الثقيلة الفعل بلا عَوْض ضرورةً، وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيون»⁽¹⁾، كما ردّ أبو حيان كونها مصدريةً، إذ قال: «والذي يظهر أنّ إثبات النون في المضارع المذكور مع (أنّ) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يُحفظ (أنّ) غير ناصبةٍ إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مُجاهِدٍ، وما سببهُ هذا لا تُبنى عليه قاعدة»⁽²⁾، وما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ وأبو حيان جيّد؛ إذ جعلها مخففة من الثقيلة يجعل لها سمة في المعنى لا يحصل من دونها، فلذلك تقع حيث يحتاج المعنى والسياق إليها، بخلاف جعلها مصدريةً، فإنه لا ميّزة لها في المعنى، كما أنه لو جاز ذلك لجاز القياس عليها، ولوقع الرفع في الاختيار، ولقري برفع الفعل بعد (أنّ) في كل مواضع القرآن، غير أنّ ذلك لم يكن، ومما يؤيد ذلك أنّ الرفع جاء في مواضع معدودة من كلام العرب، وقد وقع في الشعر من غير ضرورة، نحو قول الشاعر⁽³⁾:

وَإِنِّي لِأَخْتَارُ الْقَرَى طَاوِي الحَشَى
مُحَادَرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لُئِيمٌ

قال أبو بكر بن الأنباريّ (328هـ): «رَوَاهُ الكَسَائِيُّ والفَرَاءُ عن بعض العرب بالرفع»⁽⁴⁾، والرفع هنا لا توجبه الضرورة، ولكن المعنى يحتمل كلتا الأداتين بحسب اختلاف دلالة كل منهما، وكذلك الحال في اختلاف القراءة في موضع القرآن، فالمعنى يحتمل كلتا الأداتين أيضاً، فصار لزاماً توجيه القراءة فيه، وأرى أنّ جعلها مخففة من الثقيلة مناسب من حيث السياق والمعنى، لإفادتها غرض التحقيق والتيقن والتأكيد، وهذا مستنبط من تفسير الآية من أنّ مدّة الحولين قد لا تتم إلا إذا اجتمع عليها الأب والأم⁽⁵⁾، ويدل على ذلك السياق أيضاً، فقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ قال فيه ابن أبي حاتم (327هـ): لَفْظُهُ الخَبْرُ ومَعْنَاهُ الأَمْرُ، فكان فيه عُسْرٌ من حيث الأمر بلزوم الرضاعة حولين كاملين، ثم أنزل: (

(1) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج2ص200، وينظر: ابن جنّي، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ص278.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2ص499.

(3) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، فهو بلا نسبة في: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (د.ت) التذييل والتكميل، تحقيق: هندأوي، حسن، ط1، دمشق، دار القلم، ج5ص166، والبغداد، عبد القادر بن عمر (د.ت) شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: رباح، عبد العزيز ودقاق، أحمد يوسف، ط2، دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية، ج1ص137.

(4) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1ص137، وينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج5ص166، ولم أجد قوله فيما طبع من كتبه.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج5ص35.

لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ) فصار فيه تخفيفٌ وترخيصٌ، إذ يجوز بحسبه الإقلالُ منهُما (1)، وصار في الوقت نفسه حكماً لا يجوز الإكثارُ فوق الحولين، فكان ابنُ عُمَرَ وابنُ عَبَّاسٍ - وهو أحد قارئيهما - يقولان: «لا رِضَاعَ بعدَ الحَوْلينِ» (2)، فَمَنْ قرأ بالرفع كان في المعنى تأكيداً أن تكونَ مدَّةُ الرضاعةِ حولين كاملين لا يجوز الإقلالُ منها ولا الإكثارُ، ويؤكد هذا الوجهُ وَصْفُ الحَوْلينِ بـ (كاملين)، ومن قرأ بالنصب كانت الأداة مجردَ حَرْفٍ مَوْضُولٍ لا تأكيدَ فيه على الإتمام - والله تعالى أعلم -.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: لا النَّافِيَةُ ولا النَّاهِيَةُ

تَعُدُّ (لا) من الأدوات غَيْرِ المَخْتَصَّةِ؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، ويمكن تقسيمها على قسمين:

القسم الأول: (لا) الداخلة على الأسماء:

تَدْخُلُ (لا) على الاسم، فيكون لها استعمالاتٌ عدَّةٌ، أشهرُها استعمالان: نافيةٌ للجنس ونافيةٌ للواحد، بحسب ما يُراد لها من معنَى، والمميِّزُ بين الاستعمالين هو حركةُ ما تَدْخُلُ عليه (لا) من الأسماء، وقد تحتَمَلُ كلا الاستعمالين إذا كان معمولهما نكرةً، نحو قولنا: (لا رجلٌ في الدار)، إذ يجوز في هذا التركيبِ بناءُ الاسمِ الأوَّلِ على الفتح، أو رَفْعُهُ، وقد ميَّز المبردُ والزمخشريُّ والأنباريُّ والرضيُّ بين هذين الاستعمالين، فهما وإن وُضِعَا للنفي معاً، إلاَّ أنَّهما بأسلوبين مختلفين، فقولنا: (لا رجلٌ في الدار) يختلف عن قولنا: (لا رجلٌ في الدار)، فـ (لا) في الجملة الأولى لنفي العموم، أي نفي الجنس كلاً والاستغراق فيه (3)، بخلاف (لا) في الجملة الأخرى، فهي لنفي الوحدة فقط، وما ذكره النحاة مستندٌ إلى أن (لا) «إِنَّمَا وَضَعَتِ الْأَخْبَارَ جَوَابَاتٍ لِلِاسْتِفْهَامِ، إِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) لَمْ تَقْصِدْ إِلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، وَإِنَّمَا نَفَيْتَ عَنِ الدَّارِ صَغِيرَ هَذَا الجُنْسِ وَكَبِيرَهُ، فَهَذَا جَوَابٌ قَوْلِكَ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)؛ لِأَنَّهُ يُسْأَلُ عَنِ قَلِيلِ هَذَا الجُنْسِ

- (1) ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (1999) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: الطيب، أسعد محمد، 3، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج2ص429.
- (2) ينظر: الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999) تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق الجزء الأول، بسيوني، د. محمد عبد العزيز، 1، مصر، كلية الآداب، ج1ص480.
- (3) ينظر: المبرد، المقتضب، ج4ص357، والزمخشري، المفصل، ص406، والأنباري، الإنصاف، ج1ص303، والإسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1ص256.

﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾⁽¹⁾، وقد قرئ بالإجماع (لا ريب فيه) مبنياً على الفتح في المواضع كلها إلا في موضع سورة البقرة، إذ قرأ أبو الشعثاء (92هـ) وزيد بن علي (122هـ) وزهير الفرقي (156هـ) برفعه مع التنوين⁽²⁾، على أن (لا) فيها نافية للواحد، ويمكن القول: إن اختلاف القراءة راجع إلى اختلاف توجيه الجمل والكلمات في هذا السياق، فمع أن المفسرين متفقون على معنى الريب ونفيه، في أن الريب قريب من الشك وفيه زيادة، كأنه ظن سوء وأتاهم، والمقصود ب (لا ريب فيه) «نفي كونه مظنة للريب بوجه من الوجوه، لا في صحته، ولا في كونه من عند الله، ولا في كونه مُعْجِزًا»⁽³⁾ غير أن صلة هذا التركيب بما قبله وما بعده يحتمل وجوهاً عدة، فقد ذهب النحاس (338هـ) في أحد قوليه، والعكبري (616هـ) إلى إعرابه خبراً لاسم الإشارة، أو عطف بيان يقوم مقام النعت للكتاب، أو في محل نصب على الحال⁽⁴⁾، وذهب الفراء والنحاس في قوله الثاني وأبو حيان (745هـ) إلى أن اسم الإشارة مُشَارٌ به إلى (الم)⁽⁵⁾، واختار الزمخشري (537هـ) وأبو حيان والسمين الحلبي (756هـ) تقسيم الآية إلى جمل ثلاث، هي: (ذلك الكتاب ... لا ريب ... فيه هدى للمتقين)، ولم تحتج هذه الجمل إلى عاطف؛ لأن بعضها أخذ بعنق بعض⁽⁶⁾، ولكي يكون في الآية سعة في المعنى، إذ يحتمل هذا التقسيم أكثر من وجهٍ وتخريج، ويرجحه موضعا الوقف والابتداء فيها.

ومهما يكن، فتوجيه قراءة الجمهور لا مُشكَل فيه، إذ المعنى بالفتح يقتضي نفيًا لماهية الريب، أي: نفي كل فرد من أفراد الماهية، من بلاغة وفصاحة وهداية وإرشاد، فانتهى الريب فيها بالكلية⁽⁷⁾، وذلك اعتماداً على ما تدل عليه

- (1) الآية 99.
- (2) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص19، والرازي، محمد بن عمر بن الحسن (1980) التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج2ص18، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص159.
- (3) الرازي، التفسير الكبير، ج1ص265، وينظر: الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999) تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق الجزء الأول: بسبوني، د. محمد عبد العزيز، ط1، مصر، كلية الآداب، ج1ص115، والمرآغي، أحمد بن مصطفى (1946) تفسير المرآغي، ط1، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1ص40.
- (4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1ص23، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص15.
- (5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1ص9، والنحاس، إعراب القرآن، ج1ص23، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص159.
- (6) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص37، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج1ص82.
- (7) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1ص69، والرازي، التفسير الكبير، ج2ص265، والأندلسي، البحر

هذه الأداة المتضمنة الاستغراق في نفي الجنس كَلِّهِ والتنصيص عليه، إذ هي في حقيقتها عند النحاة رَدٌّ على سؤالٍ متضمن حرف الجرِّ (مِنْ)، تقديرُهُ: هل من رَيْبٍ فيه؟ فكان الجواب (لا ريب فيه) (1).

أما القراءة الأخرى- أي رَفْعُ (رَيْبٍ)- فقد ضَعَّفَهَا أبو حَيَّان وابنُ عاشور (1393هـ)، وجعلا قراءة الفتح أبلغَ منها؛ ناظرَيْنِ إلى دلالة كل من الأداتين (2)، وذهب الرَّازي (606هـ) إلى وحدة الدلالة بينهما، إذ قال: «(لا ريب فيه) بالرفع نقيض لـ (ريب فيه) الذي يُفِيدُ ثبوتَ فردٍ واحدٍ، وذلك النفي يوجب انتفاء جميع الأفراد ليتحقق التناقض» (3)، وقال أبو حَيَّان: «والمرادُ أيضًا هنا الاستغراق، لا من اللفظ بل من دلالة المعنى؛ لأنه لا يُريدُ نفيَ رَيْبٍ واحدٍ عنه... لكن البناء يدل بلفظه على قضية العموم، والرفع لا يدل؛ لأنه يَحْتَمِلُ العموم، وَيَحْتَمِلُ نفيَ الوَحْدَةِ، لكن سياق الكلام يُبَيِّنُ أَنَّ المرادَ العموم» (4).

ولكن لم يكن في هذا التخريج مزية لهذه القراءة عن قراءة الجمهور؛ لأنَّ المعنى سيكون واحدًا، ولا مُوجِبَ من هذه القراءة حينها، ولو كان الأمر كذلك لَقُرِّئَ بالرفع في المواضع كلها.

ويمكن أن نُفِيدَ من بعض توجيهات المفسرين الذين رَبَطُوا التركيب بالسياق، يقول الرازي: «والمقصود بـ (لا ريب فيه) نفي كونه مظنة للريب بوجه من الوجوه... لا في صحته، ولا في كونه من عند الله، ولا في كونه مُعْجَزًا، ولو قلت: المرادُ لا ريب في كونه مُعْجَزًا على الخصوص كان أقرب لتأكيد هذا التأويل بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا عَلَىٰ أَنزِلْنَا فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ (5)» (6).

وكذلك وقف ابنُ عاشور عند نوع الريب المنفي من خلال أوجه النحو الجائزة في السياق، إذ قال: «فإن كان الإشارة بقوله (ذلك) إلى الحروف المجتمعة في

المحيط، ج1ص62، والعمادي، أبو السعود محمد بن محيي الدين (د.ت) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عطا، عبد القادر أحمد، (د.ت)، مكتبة الرياض الحديثة، ج1ص37.

- (1) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج2ص265، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62.
- (2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62، وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (1984) التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ج1ص222.
- (3) ينظر: الرازي، التفسير الكبير، ج1ص265.
- (4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص62.
- (5) سورة البقرة: من الآية23.
- (6) الرازي، التفسير الكبير، ج1ص265.

(الم) على إرادة التعريض بِالْمُتَحَدِّثِينَ⁽¹⁾، وكان قولُهُ (الكتاب) خبرًا لاسم الإشارة على ما تقدّم، كان قولُهُ (لا ريب) نفيًا لريبٍ خاصّ، وهو الرّيب الذي يَعْرِضُ فِي كَوْنِ هَذَا الْكِتَابِ مَوْلَفًا مِنْ حُرُوفِ كَلَامِهِمْ، فَكَيْفَ عَجَزُوا عَنْ مِثْلِهِ»⁽²⁾، فعلى هذا الوجه يكون نوعُ الرّيب المنفيّ مُحَدِّدًا بِالرّيبِ فِي نَظْمِهِ فَقَطْ، وَتَكُونُ الْأَدَاةُ الْمُنَاسِبَةُ لِلنَّفْيِ الْأَدَاةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ لِلنَّفْيِ الْوَاحِدِ، وَكَأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى سُؤَالٍ غَيْرٍ مُتَضَمِّنٍ لـ(من)، تقديره: (هل ريبٌ في نظمه)؟، فجاء الجواب (لا ريبٌ فيه).

وَيُمْكِنُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ يُحْمَلَ رَفْعُ (ريب) عَلَى الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ مَا هِيَئُهُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ الْقُرْآنَ اقْتِرَاءً أَوْ سِحْرًا أَوْ أُسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ، فَيَكُونُ بِحَسَبِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ - ذَلِكَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ - اسْمًا مَعْطُوفًا عَلَى الْكِتَابِ، أَوْ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (ذَلِكَ الْكِتَابُ الْحَقُّ لَا هُوَ اقْتِرَاءٌ كَمَا تَظُنُّونَ، بَلْ فِيهِ هَدًى لِلْمُتَّقِينَ) وَهَذَا التَّوْجِيهِ مَقْيَسٌ عَلَى مَا جَاءَ بَعْدَ (لا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ﴾⁽³⁾، إِذْ ذَهَبَ الْمُعْرَبُونَ إِلَى أَنَّ (ذَلُول) خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ⁽⁴⁾، فَلَا مُشْكِلَ فِي عَدَمِ تَكَرُّرِ (لا)، بِخِلَافِ مَا أَوْجَبَهُ النَّحَاةُ فِي ذَلِكَ⁽⁵⁾، وَتَوْجِيهِ مَعْنَاهُ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْآيَةِ نَفْسَهَا الَّتِي وَقَعَ فِيهَا (لَا رَيْبَ فِيهِ)، وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَقْسِيمِهَا إِلَى جُمْلٍ ثَلَاثٍ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ «فَالْأَوْلَى: أَخْبَرْتُ أَنَّ الْمَشَارَإِلِيَهُ هُوَ الْكِتَابُ الْكَامِلُ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ الرَّجُلُ)، أَي الْكَامِلُ فِي الْأَوْصَافِ، وَالثَّانِيَةُ: نَعْتُ عَلَى تَقْدِيرِ: لَا يَكُونُ شَيْءٌ مَا مِنْ رَيْبٍ، وَالثَّلَاثَةُ: أَخْبَرْتُ أَنَّ فِيهِ الْهُدَى لِلْمُتَّقِينَ»⁽⁶⁾.

(1) (الْمُتَحَدِّثِينَ) اسم مفعول؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي تحداهم.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1ص222.

(3) سورة البقرة: من الآية 71.

(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1ص60، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1ص76.

(5) أوجب النحاة تكرار (لا) إذا وليها نعت أو خبر، ولم يجيزوا إفرادها إلا في الشعر، ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص299، وأرى أن وجوب تكرارها يكون في حال تعدد النعوت أو الأخبار، فلا يجوز إلا بتكرار (لا) معها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ سورة البقرة: من الآية 68، أمّا إذا لم يلزم التعدد فلا يلزم التكرار، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ سورة البقرة: من الآية 71، فيمن جعل (لا) الثانية زائدة للتوكيد، والفعلين (تثير) و(تسقي) صفتين لـ(ذلول)، ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص151، والنسفي، تفسير النسفي، ج1ص99، خلافاً لمن جعلها مكررة معادلة للنفي، والدليل على أن الرأي الأول أرجح، هو أن الفعلين (تثير) و(تسقي) كليهما يفيد التذليل، أي ليست بذلول بفعل ذلك، فلم يذللها العمل، ينظر: ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، ج1ص141، فلو جعلت معادلة لم يكن موجب لذكر لفظ ذلول، ولصح المعنى بدونه بتقدير: (لا مثيرة للأرض ولا ساقية للحرث).

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص64.

وكلا التوجيهين الأخيرين- نافية للواحد أو نافية للوصف- لا يحتمله سياق الآيات الأخرى، فالموضعان الآخران اللذان نُفِيَ الرُّيبُ في الكتاب فيهما سورتي يونس والسجدة- لم يكن ثَمَّةَ إشارةٍ فيهما إلى (الم)، ولم يكن فيهما وَقْفٌ على (ريب)، وكذلك المواضع التي نُفِيَ الرُّيبُ فيها عن الأجل أو يوم الدين، فإنَّ السياق فيها يقتضي استغراقَ النَّفْيِ وشمولَهُ بالتأبيد، وهو نفيُ الشكِّ عن ذلك اليوم والأجل مطلقًا، بما فيهما من وقتٍ وحالٍ وحسابٍ، فلا يُناسِبُها الأداةُ النافيةُ للواحد، فدلَّ ذلك على أنَّ لهذه القراءة صلةً بالسياق.

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ وُضَّ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفِثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾⁽¹⁾، ومعنى (فرض) ألزم، أي ألزم نفسه بالحجِّ، أي فمن لَبَّى⁽²⁾، ومعنى (الرفث) الجماعُ، أو الإفحاشُ في الكلام، ومعنى (الفسوق) المعاصي، ومعنى (الجدال) أن يُماري الرجل صاحبه حتى يُغضبه، أو هو الاختلافُ في وقت الحجِّ ومكانه⁽³⁾، أو أيُّهم صادف موقفَ إبراهيمَ- عليه السلام- كما كانوا يفعلون في الجاهليَّة حين كانت فُرَيْشٌ تَقِفُ في غير موقف سائر العرب، ثم بعد ذلك يتجادلون⁽⁴⁾، قَالَ: (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، أي استقرَّ أمرُ الحجِّ على ما فعله الرَّسُولُ- صلى الله عليه وسلم-، فلا خلاف فيه من بعد⁽⁵⁾.

فقد قرأ الجمهور ببناء الأسماء كلها على الفتح، بمعنى نفْيِ جِنْسِ هذه الأشياءِ بالتَّنْصِيصِ، وقرأ الحَسَنُ (110هـ) وعاصمٌ (129هـ) وأبو جَعْفَرٍ (130هـ) برفع الأسماء الثلاثة مع التَّنوين⁽⁶⁾، ووجهها الزجَّاج (311هـ) وابن شَقِيرٍ (317هـ) والقرطبي (671هـ) على أن (لا) فيها نافيةٌ للواحد عاملةٌ عمَلُ ليس⁽⁷⁾، ووجهها

- (1) سورة البقرة: 197.
- (2) السمعاني، منصور بن محمد (1997) تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، السعودية، دار الوطن، ج1ص199.
- (3) وقيل غير ذلك، ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ج1ص200، وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1ص273.
- (4) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ج1ص273.
- (5) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ج1ص200.
- (6) ينظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ج1ص245، والمزمخشري، الكشاف، ج1ص122، والعكبري، التبيين في إعراب القرآن، ج1ص50، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2ص88، والبناء، إحاف فضلاء البشر، ص135.
- (7) ينظر: الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1ص270، وابن شَقِيرٍ، أحمد بن الحسن (1979) الجمل في النحو، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان بن علي الحكمي، المملكة العربية السعودية، ص473، والقرطبي، الجامع

النُّحَاسَ عَلَى أَنْ لَفْظُهُ الْخَبْرُ وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى بِرَبْطِهِ بِالسِّيَاقِ قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: فَمَنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ فِيهِنَّ بِالْحَجِّ فَلَا يَكُونَنَّ مِنْهُ رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ⁽¹⁾، وَهُوَ تَوْجِيهٌُ مُنَاسِبٌ؛ لِصَلْتِهِ بِالسِّيَاقِ، إِذْ جَاءَ هَذَا التَّرَكِيبُ جَوَابَ شَرْطٍ، فَالْمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ.

وَفِي الْآيَةِ نَفْسِهَا وَرَدَّتْ قِرَاءَتَانِ أُخْرَيَانِ اِخْتَلَفَ فِيهِمَا حَكْمٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ عَنِ الْأَسْمِينِ الْأَخْرِينِ، إِذْ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (120هـ) وَأَبُو عَمْرٍو بِنِ بَنِ الْعَلَاءِ (154هـ) بَرَفَعٍ (رَفَثٌ) وَ(فُسُوقٌ)، وَبَنَاءِ (جِدَالٌ) عَلَى الْفَتْحِ⁽²⁾، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو عَمْرٍو نَفْسَهُ أَنَّ الْمَعْنَى فِيهَا عَلَى النَّهْيِ، أَيِ فَلَا يَكُنْ فِيهِ رَفَثٌ، إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ (جِدَالٌ) وَقَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ أَنَّهُ قَدْ زَالَ الشُّكُّ فِي أَنَّ الْحَجَّ فِي ذِي الْحُجَّةِ⁽³⁾، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ النَّحَاسُ وَالزَّمْخَشَرِيُّ وَالْقُرْطُبِيُّ⁽⁴⁾، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ الْمَنْهَى عَنْهُ هُوَ الرَّفَثُ وَالْفُسُوقُ دُونَ الْجِدَالِ بِقَوْلِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: {مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ}⁽⁵⁾.

وَحَمَلَ السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ (لَا) عَلَى نَفْيِ الْوَاحِدِ، إِذْ قَالَ: «الْحُجَّةُ لَمَنْ رَفَعَهُمَا أَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا لَيْسَ بِعَامٍّ، إِذْ قَدْ يَفْعُ الرَّفَثُ وَالْفُسُوقُ فِي الْحَجِّ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، بِخِلَافِ نَفْيِ الْجِدَالِ فِي أَمْرِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ عَامٌّ»⁽⁶⁾، وَلَكِنْ التَّوْجِيهُُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الرَّفَثِ مِنَ الْحَاجِّ يُبْطِلُ فَرَضَهُ، وَلَيْسَ لِأَنَّ فِيهِ رِخْصَةً.

وَبخِلَافِ ذَلِكَ قَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ (105هـ) بِنَاءِ الْأَسْمِينِ الْأَوَّلِينَ عَلَى الْفَتْحِ، وَرَفَعَ الثَّلَاثَ مَعَ التَّنْوِينِ⁽⁷⁾، وَقَدْ أَرْجَعَ الْقُرْطُبِيُّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ إِلَى اِخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَعْنَى⁽⁸⁾، وَأَرَى -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ- أَنَّ تَكُونَ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْأَسْمِينِ الْأَوَّلِينَ نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ مُوَافِقَةٌ لِقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ

لأحكام القرآن، ج2ص408.

- (1) ينظر: النَّحَاسُ، إعراب القرآن، ج1ص101.
- (2) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 270، والقُرْطُبِيُّ، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.
- (3) النَّحَاسُ، إعراب القرآن، ج1ص101.
- (4) ينظر: النَّحَاسُ، إعراب القرآن، ج1ص245، والزَّمْخَشَرِيُّ، الكشَّاف، ج1ص244، والقُرْطُبِيُّ، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.
- (5) الطَّبَالِسِيُّ، أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ (1999) مَسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّبَالِسِيِّ، تَحْقِيقُ: التَّرْكِيُّ، د. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ، ط1، مِصْرُ، دَارُ هِجْرٍ، رَقْمُ الْحَدِيثِ 2641.
- (6) السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ، الدر المصون، ج2ص326، وبنظر: الرَّازِي، التفسير الكبير، ج5ص317، إِذْ ذَكَرَ الرَّازِي تَوْجِيهَاتٍ أُخْرَى، مِنْهَا أَنَّ الْاِهْتِمَامَ بِنَفْيِ الْجِدَالِ أَشَدُّ مِنْ نَفْيِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ.
- (7) الْقُرْطُبِيُّ، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص408.
- (8) الْقُرْطُبِيُّ، الجامع لأحكام القرآن، ج2ص409.

نفي كل شيء تَصَمَّنُهُ الرِفْتُ والفسوق، وتكونُ (لا) النافية لـ (جدال) نافيةً للواحد، على أن الجدلَ المنفي هو المخالفُ لأمر الدين، أما الجدلُ في أمر الدين فهو جدالٌ محمودٌ غيرُ منهِّي عنه.

أما التركيبُ الآخرُ الذي وردت فيها (لا) نافيةً للواحد في قراءة الجمهور، ووردت فيها قراءة تنقلُ دلالتها إلى نفي الجنس- كما ذكرنا باطراد- فأياتها عدَّة، وسأقتصر - إيجازاً - على ذكر قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁾، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: (لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالرفع، وقرأه الحسن البصري (110هـ) ويعقوب (205هـ) بالفتح⁽²⁾، والوجه هنا هو نفسه الذي مرَّ في الآيات التي سبقت، من حيث إنَّ الرفع لنفي الواحد، وإنَّ الفتح لنفي الجنس كلِّه، سوى أنَّ الفرق بين الحالتين هو أنَّ قراءة الرفع أشهرُ من قراءة النصب، وذلك لغرض في المعنى، ففي قراءة الجمهور «إشارةٌ لطيفةٌ إلى أنَّ الخَوْفَ لا ينتقي بالكلية، ألا ترى إلى انصبابِ النَّفْيِ على كينونة الخوف عليهم؟ ولا يلزمُ من كينونة استعلاء الخوف انتقاء الخوف في كلِّ حال، ولذلك قال بعض المفسرين: ليس في قوله: (فلا خوفٌ عليهم) دليلٌ على نفي أهوال يوم القيامة وخوفها عن المطيعين؛ لِمَا وصفَهُ اللهُ تعالى ورسوله من شدائد القيامة، إلاَّ أنَّها مخففةٌ عن المطيعين، فإذا صاروا إلى رَحْمَتِهِ فكانَ لهم لم يخافوا»⁽³⁾، فَعَدَمُ انتقاء الخوف عن المطيعين في أوَّل الحَشْرِ توافقه قراءة الرفع، وانتقاؤه بالكلية إذا صاروا إلى رحمته توافقه قراءة الفتح، وإنَّما صارت قراءة الرفع أشهرَ؛ لأنَّ الخوف يقع أولاً، ثم ينتفي وجوده بعد ذلك بالتنصيص.

القسم الثاني: (لا) الداخلة على الأفعال:

تكونُ (لا) الداخلة على الأفعال نافيةً وناهيةً، والمُمَيِّزُ بينَهما العملُ والمعنى أيضاً، وقد تحتملُ هذه الأداة كلا المعنيين إذا سبقتُ بفعل الأمر، فيكون الفعل بعدها مجزوماً جواباً له والأداة ناهية، أو مرفوعاً على الاستئناف على أنَّها نافية⁽⁴⁾، وذكر الطبري (310هـ) والنحاس والعكبري أنَّ «أكثرَ ما جاء في جوابِ الأمرِ بالرفع مع (لا)»⁽⁵⁾ بحسبِ ما أحصوه من شواهد في القرآن، فإذا صار الجزمُ فتبعاً لاختلاف السياق واختلاف المعنى فيه، ومما وَرَدَ من اختلاف القراءات في هذا الباب

(1) سورة البقرة: 62، وورد قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ﴾ في مواضع عدة منها في السورة نفسها، من الآيات 112، 262، 274، 277.

(2) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1ص138، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص242، والبناء، إتحاف فضلاء البشر، ص134.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص274.

(4) ينظر: الجزري، البديع في علم العربية، ج1ص646، وابن يعيش، موقِّع الدين يعيش بن علي (2001) شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج4ص279.

(5) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18ص344، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899.

ما ورد في قوله تعالى: ﴿ فَأَضْرِبْ لَمْهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾⁽¹⁾، والمعنى لا تخاف أن يُدْرِكَكَ فرعونُ ولا تخشى الغَرْقَ⁽²⁾، فقد قرأ الجمهور برفع الفعلين، ف (لا) نافيةٌ عندهم، وقد وجّه سببويه الرفع على وجهين: أحدهما: على الابتداء، أي أنت لا تخافُ، والثاني: على الحال، كقولك: غير خائف ولا خاش⁽³⁾، «كما تقول: (قُمْ يَدْعُوكُ)؛ لأنك لم تُردْ أن تجعله دعاءً بعد قيامه، ويكون القيام سببًا له، ولكنك أردت: قُمْ إِنَّهُ يَدْعُوكُ، وإن أردت ذلك المعنى جَزَمْتَ»⁽⁴⁾، وتبعه الفراء والأخفش والزجاج، وقاسوا ذلك على أن المعنى (لا تخاف فيه)⁽⁵⁾، كقوله: ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ سَيْئًا ﴾⁽⁶⁾، وقاسه الطبري أيضًا على قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرًا هَلَكًا بِالصَّلَاةِ وَأَصْطَبِرَ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا ﴾⁽⁷⁾، وكلا الوجهين في حالة الرفع قائم على معنى نفي الخوف والخشية عنه، فهو آمن، ولاسيما إذا كان التقدير في موضع الحال.

وقرأ الأعمش (148هـ) وحمزة (156هـ) بجزم الفعل الأول دون الثاني⁽⁸⁾، وفي هذه القراءة شاهدان، الأول: هو اختلاف الحكم في الفعل الأول بين القراءتين، أي قراءة (تخاف) بالرفع وبالجزم، والثاني: هو اختلاف الحكم بين الفعلين (تخاف) و (تخشى) في هذه القراءة، إذ جزم الفعل الأول فقط، وبقي الفعل الثاني مرفوعًا بإجماع القراء، وقد وجّه الزجاج والبيضاوي ذلك، إذ ذكرا للجزم وجهين، أحدهما: الجزم على النهي، ومعناه لا تخف أن يُدْرِكَكَ فرعونُ، ولا تخشى الغرق⁽⁹⁾، والآخر الجزم على جواب الأمر، وهو ف (اضرب)⁽¹⁰⁾ فيكون جوابًا للأمر، ومعناه النهي عن الخوف، وأما رفع الفعل (تخشى) في هذه الحال فله تقديران: أحدهما: أن يكون مقطوعًا

- (1) سورة طه: من الآية 77.
- (2) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18 ص343.
- (3) ينظر: سبويه، الكتاب، ج3 ص98، وأبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبويه، ج3 ص302.
- (4) سبويه الكتاب، ج3 ص98، وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 ص370، وابن يعيش، شرح المفصل، ج2 ص31.
- (5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج2 ص187، والأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (1990) معاني القرآن، تحقيق: قراعة، د. هدى محمود، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج2 ص444، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 ص369.
- (6) سورة البقرة: من الآيتين 123، 48.
- (7) سورة طه: من الآية 132.
- (8) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18 ص344، والنحاس، إعراب القرآن، ج3 ص35، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2 ص899.
- (9) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 ص370، والبيضاوي، عبد الله بن عمر (1997) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: المرعشي، محمد عبد الرحمن ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4 ص34.
- (10) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج18 ص344، والنحاس، إعراب القرآن، ج3 ص35، والمخشري، الكشاف، ج3 ص78، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2 ص899.

من الأول على الاستئناف، أي وأنت لا تخشى، ذكره النحاس والقرطبي والعكبري، وقالوا إنه لا يجوز غيره⁽¹⁾، مثل: ﴿يُولُوكُمُ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يُصْرُونَ﴾⁽²⁾ والتقدير الآخر: أن يُنَوَى به الجرم وتثبت فيه الياء⁽³⁾، ذكره الفراء⁽⁴⁾، وقاسه على قول الشاعر⁽⁵⁾:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

وقول الشاعر أيضًا⁽⁶⁾:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَأَقَّتْ لُبُونَ بَنِي زِيَادِ

وقد ردّ النحاس هذا التقدير، إذ قال: «مِنْ أَقْبَحِ الْغَلَطِ أَنْ يُحْمَلَ كِتَابُ اللَّهِ- جَلَّ وَعَزَّ- عَلَى سُذُوذٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّعْرِ لَا يَشْبَهُ مِنَ الْآيَةِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مَخَالَفَتَانِ لِلْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُمَا تَحَرَّكَانِ وَالْأَلْفُ لَا تَحَرَّكُ، فَلِلشَّاعِرِ إِذَا اضْطُرَّ أَنْ يَقْدُرَ هُمَا مَتَحَرِّكَتَيْنِ، ثُمَّ يَحْدِفُ الْحَرَكَةَ لِلْجُزْمِ، وَهَذَا مَحَالٌ فِي الْأَلْفِ»⁽⁷⁾، وكذلك يرده إجازة القرآن لفظه وبيانه، إذ لا يمكن أن يكون هناك تغيير في اللفظ دون احتياج المعنى إليه، فهو وإن كان لمناسبة رؤوس الآي⁽⁸⁾، إلا أن المعنى يستوجبُه أيضًا، فالتقدير الأول وهو أن يكون مقطوعًا من الأول باقيا على معنى النفي هو الصحيح، وإنما وقع هذا الاختلاف بين كل من الفعلين؛ لأن خوف موسى من فرعون كان يقع كثيرا في سياقات سابقة، ويُجاب على ذلك بالنهاي عنه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ

- (1) النحاس، إعراب القرآن، ج3ص35، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11ص228، والعكبري، التبيان، ج2ص899.
- (2) سورة آل عمران: من الآية111.
- (3) قوله: «تثبت فيه الياء» نظرا إلى أن الياء هي الأصل والألف منقلبة عنها.
- (4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج2ص187.
- (5) البيت من البسيط لزبان بن العلاء في: الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993) معجم الأدياء، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج3ص1317، وهو بلا نسبة في: ابن شقير، الجمل في النحو: 363، والزمخشري، المفضل، ص537، والأنباري، الإنصاف، ج1ص22.
- (6) البيت من الوافر لقيس بن زهير، وهو في شعره، ص29، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج3ص443، والزمخشري، المفضل، ص537.
- (7) النحاس، إعراب القرآن، ج3ص36، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11ص228، وينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2ص848.
- (8) كقوله تعالى: ﴿وَنُظُنُّ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ سورة الأحزاب: من الآية10، وينظر في هذا التوجيه: الزمخشري، الكشف، ج3ص78، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2ص899، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16ص271.

أَنْ يَطْعَنَ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَا ﴿١﴾، وقوله أيضاً: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا لَا تَخَفَ ﴿٢﴾، وكذلك الخوف قد يكون حاصلًا هنا، فورود النهي عنه مناسب أيضًا، ولذا كتب الفعل (تخاف) «بدون ألف لتكون قراءتها بالوجهين»⁽³⁾، بخلاف الموضع الثاني (ولا تخشى)، فالإجماع على رفعه مناسب من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فلتناسب رؤوس الأبي، وأما المعنى فنفي خشية الغرق عنه مرتبط بالسياق قبله، إذ قال تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾⁽⁴⁾، فلم تقع منه خشية من الغرق فيه لكي ينهي عنها؛ لأنه مؤقن أن الله بهذه المعجزة سينجيها.

وقد رجح بعض أهل الإعراب ومنهم الطبري والنحاس والعبري قراءة الرفع (لا تخاف)؛ لأن بعده (ولا تخشى) مُجمَع عليه بلا جزم⁽⁵⁾، والصحيح أن لكل قراءة معنى مرتبطًا بالسياق.

المبحث الرابع: النقل بالهمزة أو بالباء

يعدُّ هذان الحرفان من حروف الزيادة التي يُحقَّق وجود كلٍّ منهما معاني عدة، من أهمها عند النحاة (النقل)، إذ يُنقل كل منهما الفعل من اللزوم إلى التعدي، ومن التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين اثنين، وقد اتفق النحاة على أن هذين الحرفين يؤديان الغرض نفسه، أي النقل، فهو غرض مشترك بينهما، واستعمال أحدهما يُغني عن الآخر؛ لكونهما في هذا المعنى سواء، و«لا يُنصَرُّ الجمع بينهما، فلا تقول: (أذهب يزيد) ولا (أقمت بعمرو)؛ لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لا معنى له، ألا ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل»⁽⁶⁾، بل يجوز أن تقول: (أذهب زيداً) أو (ذهب به) على اختلاف في المعنى المراد عند بعض النحاة⁽⁷⁾، ولكن النقل غرض مشترك بينهما، ولأجله مُنِع اجتماعهما معاً.

- (1) سورة طه: 45، ومن الآية 46.
- (2) سورة طه: 67، ومن الآية 68.
- (3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 16 ص 270.
- (4) سورة طه: من الآية 77.
- (5) ينظر: الطبري، جامع البيان، ج 18 ص 344، والنحاس، إعراب القرآن، ج 3 ص 35، والعبري، التبيان، ج 2 ص 899.
- (6) ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: الشعار، فواز، بيروت، دار الكتب العلمية، ج 1 ص 512.
- (7) ينظر: الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله (2013) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) تحقيق الجزء الثاني: الفوج د. عمر حسن القيام إباد أحمد، وبني عطا، د. جميل، ط 1، دبي، الجائزة الدولية للقرآن الكريم، ج 2 ص 238 - 239.

وقد استشعر ابن عصفور (669هـ) أمراً، وهو أن اجتماعاً حصل بين هذين الحرفين في تركيب واحد، إذ قال: «فإن قيل: فكيف جاز قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾⁽¹⁾ في قراءة من ضمّ التاء⁽²⁾ و﴿تَنْبُتُ﴾ مضارع (أنبت) والهمزة في أنبت للنقل، فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهي النقل؟ بل كان ينبغي أن يقال: ﴿تَنْبُتُ الدُّهْنَ﴾ أو ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾، فالجواب أن ذلك يتخرّج على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون الباء زائدة على غير قياس، كأنه قال: ﴿تَنْبُتُ الدُّهْنَ﴾، فتكون بمنزلتها في قوله⁽³⁾:

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

يريد نرجو الفرج⁽⁴⁾، والآخر: أن تكون الباء للحال، فكأنه قال: ﴿تَنْبُتُ ثَمَرَتَهَا فِيهَا الدُّهْنَ﴾، أي في هذه الحال، أو وفيه الدهن، أي وفي الثمر الدهن، فيكون الحال إما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر، والثالث: أن يكون (أنبت) بمعنى نبت؛ لأنه يقال: ﴿نَبَتَ البَقْلُ﴾، و﴿أَنْبَتَ البَقْلُ﴾ بمعنى واحد، كما يقال: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾، فكذلك يقال: ﴿أَنْبَتْتُ بِالذَّهْنِ﴾⁽⁵⁾، وقد ورد اجتماع الهمزة والياء قليلاً في بعض الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ﴾⁽⁶⁾، وخرّج العكبري الباء على أنها زائدة، والمعنى أذاعوه أو أفسهوه⁽⁷⁾، وخرّجها النحاس والسمين الحلبي على تضمين الفعل (أذاعوا) معنى الفعل (تحدثوا)، أي تحدثوا به⁽⁸⁾، «ويجوز أن يكون المعنى عندهم فعلوا به الإذاعة، وهو أبلغ من (أذاعوه)»⁽⁹⁾، وهو فعل يتعدى بحرف جرّ أحياناً، وبنفسه أحياناً أخرى⁽¹⁰⁾.

- (1) سورة المؤمنون: من الآية 20.
- (2) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير، ينظر: الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: ابن عاشور، أبي محمد، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج7 ص44، والزّمخشري، الكشّاف، ج3 ص180.
- (3) البيت من مشطور الرجز، وقائله النابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص48.
- (4) ويمكن أن يُضمّن الفعل (نرجو) معنى الفعل (ندعو).
- (5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1 ص512، وينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج7 ص44، والزّمخشري، الكشّاف، ج3 ص180، وابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج4 ص140.
- (6) سورة النساء: من الآية 83.
- (7) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1 ص376.
- (8) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1 ص228، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1 ص376، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج4 ص51.
- (9) الزّمخشري، الكشّاف، ج1 ص541.
- (10) ينظر: الطبري، جامع البيان في أحكام القرآن، ج8 ص568، وابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز، ج2 ص84، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج3 ص723.

ومما وَرَدَ من اِخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ فِي التَّرَاكِيْبِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي وَقُوعِ الْهَمْزَةِ أَوْ الْبَاءِ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَصَابَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾⁽¹⁾، وقوله أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾⁽²⁾، فقد قرأ الجمهور بتعديبة الفعل (ذهب) بالباء في كلتا الآيتين، وخالفهم اليماني (110هـ) في الآية الأولى، إذ قرأها: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾⁽³⁾ باستعمال الهمزة بدل الباء، ولا مُشْكِلَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّنَاهُ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ الْمَعْنَى وَاحِدًا⁽⁴⁾، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ أَبِي عَبْتَلَةَ (152هـ) أَيْضًا فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى، إِذْ قَرَأَهَا: ﴿لِأَذْهَبَ بِأَسْمَاعِهِمْ﴾⁽⁵⁾ بِإِشْرَاكِ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ، فَضَلًّا عَنِ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ الْجَمْعِ (أَسْمَاعٍ) بَدَلًا مِنْ تَوْحِيدِهِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، فَالشَّاهِدُ فِيهَا هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ، بِخِلَافِ الْآيَةِ الْأُولَى، إِذْ وَقَعَ حَرْفٌ مَكَانَ حَرْفٍ، وَهَذَا مِمَّا لَهُ صِلَةٌ بِالْمَعْنَى وَالسِّيَاقِ.

فقد ذكر أبو السعود (982هـ) للآية الأولى معنى واحدًا، هو ذهاب نور الكافرين، في حين ذكر لهذه الآية معاني عدة بحسب السياق فيها، فقد قام السياق على الشرط، أي «لو شاء أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لفعل، ولكن لم يشأ؛ لِمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْحُكْمِ وَالْمَصَالِحِ»⁽⁶⁾، فالسياق يقضي أن ذهاب الله بسمعهم وأبصارهم كان يقع على تقدير مشيئة الله ذلك، ولكنه لم يقع، ولذلك اختلف المفسرون في تأويلها، فقد ذكر الزمخشري أن المعنى: «لذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض البرق»⁽⁷⁾، وجمع أبو حيان أفعال المفسرين واختلفهم فيها، إذ قال: إن «المعنى لإهلاكهم؛ لأن في هلاكهم ذهاب سمعهم وأبصارهم، وقيل: وعيدٌ بإذْهَابِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ مِنْ أَجْسَادِهِمْ، حَتَّى لَا يَتَوَصَّلُوا بِهِمَا إِلَى مَا لَهُمْ، كَمَا لَمْ يَتَوَصَّلُوا بِهِمَا إِلَى مَا عَلَيْهِمْ، وَقِيلَ: لِأَظْهَرَ عَلَيْهِمْ بِنَفَاقِهِمْ فَذَهَبَ مِنْهُمْ عِزُّ الْإِسْلَامِ...»⁽⁸⁾، ولعل السر في تعدد هذه المعاني في الآية الثانية أنها كانت في المنافقين، وفي الآية الأولى كانت في الكافرين، وعذاب المنافقين أشد عند الله من عذاب الكافرين، فكان المثال

- (1) سورة البقرة: من الآية 17.
- (2) سورة البقرة: من الآية 20.
- (3) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص74، والرازي، التفسير الكبير، ج2ص314، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص130، والعكبري، عبد الله بن الحسين (1995) الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: النبهان، د. عبد الإله، ط1، دمشق، دار الفكر، ج1ص378.
- (4) ينظر: الثعلبي، الكشاف والبيان، ج1ص160، والجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008) دَرْجُ الدُّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّورِ، دراسة وتحقيق: (الفاحة والبقرة) الحسين، وليد بن أحمد بن صالح، ط1، بريطانيا، مجلة الحكمة، ج1ص113، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص130.
- (5) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص87، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج1ص52، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149.
- (6) العمادي، أبو السعود محمد بن محيي الدين (د.ت) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عطا، عبد القادر أحمد، (د.ط) السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، ج1ص56.
- (7) الزمخشري، الكشاف، ج1ص87.
- (8) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149.

والتشبيه مختلفاً لكل من الفريقين، إذ كان في مثال المنافقين وتشبيهه حالهم «مبالغة في تحيّر هؤلاء السّفَرِ وشدة ما أصابهم من الصّيّب الذي اشتمل على ظُلماتٍ ورَعْدٍ وبرقٍ، بحيث تكاد الصواعقُ تَصْمُهُم والبرقُ يعميهم»⁽¹⁾.

غير أنّ المفسرين، نحو الزمخشري والبيضاوي (685هـ) وأبي حيّان والسيوطي لم يقفوا في تخريج قراءة ابن أبي عبلّة إلا بعد الهمزة هي الناقلة، والباء زائدة على غير قياس، والتقدير: (أذهب الله أسماعهم)⁽²⁾، وعدّها الطيبي (743هـ) تأكيداً لمعنى التعدية إذ قال: «يَعْنِي دلت الهمزة على التعدية، والباء كَعَضَادَةٍ للتعدية وتأكيدها، كما يُعَضدُ البابُ بعضَ أدنّيته»⁽³⁾.

ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التوكيدُ في هذه الآية مناسباً للسياق، من حيث إنّ إذهاب السمع والبصر جوابٌ مرتبطٌ وقوعه بوقوع الشرط والمشية، وكلاهما لم يتحقّق له وقوع، فلزم لذلك التوكيد، بخلاف الآية الأولى فقد وَرَدَتْ بصيغة الإخبار، وإنّ إذهاب الله نور الكافرين قد تحقّق وقوعه فلا يَسْتَلْزِمُ التوكيدُ.

ويُمْكِنُ أيضاً - والله أعلم - أَنْ يُضْمَنَ الفعلُ (أذهب) معنى الفعل (أوقع) قياساً على التضمين عند النحاة، وذلك أنّهم يُضْمِنُونَ الفعلَ معنى فعلٍ آخرٍ إذا تعدّى بغير حرفه، أو كان في أصله لازماً وَوَرَدَ لأجلِ معنى آخر متعدّياً⁽⁴⁾، وكذلك الأمر هنا، فالهمزة هي الناقلة، والباء أعطت له معنى (أوقع)، والتقدير: (ولو شاء لأوقع بأسماعهم البرق فذهب سمعهم فهلكوا)، وهذا مُسْتَنْبَطٌ من أقوال المفسرين التي سبقت، ومُنْتَسَبٌ مع ما سبق في السياق من أنّهم يَجْعَلُونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق، فأخبر تعالى أنّه قادرٌ على إيقاعها بهم، فيذهب سمعهم من ذلك الوقوع.

(1) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص150.

(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص87، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج1ص52، وأبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1ص149، والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (2005) نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي) السعودية، جامعة أم القرى، ج1ص461.

(3) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ج2ص281، وينظر: السيوطي، نواهد الأبيكار، ج1ص461.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (1956) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط4، مصر، مطبعة السعادة، ج2ص60 - 62.

النَّتَائِجُ:

الحَمْدُ للهِ أَوَّلًا وَآخِرًا عَلَى عَوْنِهِ وَتَيْسِيرِهِ، فَقَدْ تَوَصَّلْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ إِلَى نَتَائِجٍ مَهْمَةٌ أُجْمِلُهَا فِيَمَا يَأْتِي:

- إِنَّ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ فِي التَّرَاكِيْبِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الْآيَاتِ وَجَّهٌ مِنْ وَجُوهِ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ، وَذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ مَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي مَوْضِعٍ دُونَ سِوَاهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْطَرَقَ إِلَيْهِ تَنَاقُضٌ أَوْ تَخَالُفٌ أَوْ تَضَادٌّ.
- إِنَّ اخْتِلَافَ النَّحْوِ فِي تَرْكِيْبِ دُونَ آخَرٍ يَسْبَبُهُ لَا يُمَكِّنُ فَهْمَهُ أَوْ تَوْجِيْهُهُ مِنْ دُونَ النَّظَرِ إِلَى صِلْتِهِ بِالسِّيَاقِ.
- إِنَّ تَخَطُّنَةَ النَّحَاةِ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ أَوْ تَضْعِيفَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ وَهَمْ قَائِمٌ عَلَى نَظَرِهِمْ إِلَى التَّرَكِيْبِ فَحَسَبَ، وَأَغْفَالِ النَّظَرِ إِلَى صِلْتِهِ بِالسِّيَاقِ.
- لَا يَسْتَقِيمُ حَمَلُ (أَنْ) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: { أَنْ يَنْمُ الرِّضَاعَةُ } عَلَى أَخْتِهَا (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ، بَلْ يَسْتَقِيمُ حَمَلُهَا عَلَى (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ كَمَا ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ، لِصِلْتِهَا بِحُكْمٍ وَرَدٍّ فِي السِّيَاقِ.
- إِنَّ وُرُودَ (لَا) نَافِيَةً لِلْجِنْسِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ لَمْ تَرُدِّ قِرَاءَةً أُخْرَى تَنْقُلُهَا إِلَى نَفْيِ الْوَاحِدِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ، بِخِلَافِ وُرُودِهَا نَافِيَةً لِلْوَاحِدِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، فَإِنَّهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَرُدُّ فِيهِ قِرَاءَةٌ تَنْقُلُهَا إِلَى نَفْيِ الْجِنْسِ كُلِّهِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الَّتِي تَرُدُّ فِيهِ.
- إِنَّ قِرَاءَةَ أَبِي الشَّعْثَاءِ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَزُهَيْرِ الْفُرْقَبِيِّ: { لَا رَيْبُ فِيهِ } بَرَفَعٍ (رَيْبٌ) مَعَ التَّنْوِينِ فِي مَوْضِعِ الْبَقْرَةِ دُونَ الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى تَحْمِلُ مَعْنَى آخَرَ مُتَّصِلًا بِالسِّيَاقِ، لَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى نَفْسِهِ الْوَارِدِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الرَّازِي وَأَبُو حَيَّانَ.
- إِنَّ تَعَدُّدَ الْقِرَاءَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَّتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ ﴾ بَيْنَ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ أَوْ رَفْعِهَا، أَوْ بِنَاءِ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ قَائِمٌ عَلَى اِحْتِمَالِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى، فَضْلًا عَنْ اِحْتِمَالِ السِّيَاقِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهِ الْآيَةُ تَعَدُّدَ تِلْكَ الْمَعَانِي.
- لَا يُمَكِّنُ حَمَلُ الْفِعْلِ (تَخَشَى) عَلَى الْجَزْمِ فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَحَمْزَةَ: { لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخَشَى } بِجَزْمِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ لِلْمُنَاسِبَةِ فَحَسَبَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ الْاضْطِرَارِ، وَالصَّحِيْحُ ثَبَاتُ حُكْمِهِ عَلَى الرِّفْعِ؛ لِاحْتِيَاجِ الْمَعْنَى إِلَيْهِ، إِذْ مَعْنَاهُ يَخْتَلِفُ عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ (تَخَافَ).

- ليس التأكيدُ هو الغرض من زيادة الباءِ في قراءة ابنِ أبي عَبْلَةَ: {لأذْهَبَ بِأَسْمَاعِهِمْ} فحسب، بل يُزَادُ عَلَيْهِ تَضْمِينُ الفِعْلِ (أَذْهَبَ) معنَى الفِعْلِ (أَوْقَعَ)؛ لِيُنَاسِبَ المعنى والسِّيَاق.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (1990)، معاني القرآن. (تحقيق هدى محمود قراعة)، مكتبة الخانجي.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (2000)، شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية.
- الإسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (1996)، شرح الرضي على الكافية (ط2). (تحقيق يوسف حسن عمر)، جامعة قار يونس.
- الأشموني، علي بن محمد (1998)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية.
- الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد (1999)، تفسير الراغب الأصفهاني. (تحقيق الجزء الأول محمد عبد العزيز بسيوني)، كلية الآداب.
- الأبياري، عبد الرحمن بن محمد (1961)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة التجارية الكبرى.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (د.ت.)، شرح أبيات مغني اللبيب (تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق) (ط2). دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية.
- البقاعي، إبراهيم بن عمر (1984)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي.
- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي (2006)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (تحقيق أنس مهرة)، دار الكتب العلمية.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (1997)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل. (تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي.
- ثعلب، أحمد بن يحيى الشيباني (1960)، مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون)، دار المعارف.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تحقيق أبي محمد ابن عاشور)، دار إحياء التراث العربي.
- الجاوي، محمد بن عمر نووي (1997)، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (تحقيق محمد أمين الضأوي)، دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (2008)، دَرْجُ الدَّرْرِ فِي تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ (تحقيق وليد بن أحمد بن صالح الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي)، مجلة الحكمة.
- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد (2000)، البديع في علم العربية. (تحقيق ودراسة فتحي أحمد علي الدين)، جامعة أم القرى.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (2012)، النشر في القراءات العشر (تحقيق علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية.
- ابن جعدة، قيس بن عبد الله (1998)، ديوان النابغة الجعدي. جمع واضح الصمد دار صادر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000)، سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999)، المحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَادِّ القِرَاءَاتِ وَالإِيضَاحِ عَنْهَا. (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954)، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) دار إحياء التراث القديم.
- الجوري، محمد بن عبد المنعم (2004)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (تحقيق نواف بن جزاء الحارثي)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (2002)، زاد المسير في علم التفسير . (تحقيق عبد الرزاق المهدي). دار الكتاب العربي.
ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (1999)، تفسير القرآن العظيم . (تحقيق أسعد محمد الطيّب). مكتبة نزار مصطفى الباز.

الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993)، معجم الأدباء . (تحقيق إحسان عباس). دار الغرب الإسلامي.
أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1981)، ارتشاف الضرب من لسان العرب . (تحقيق مصطفى أحمد النّاس). مطبعة المدني.
أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1420هـ). البحر المحيط في التفسير . (تحقيق صديق محمد جميل). دار الفكر.
أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (1998)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . (تحقيق حسن هنداوي). دار القلم.
الخانز، علي بن محمد بن إبراهيم (1995)، لباب التأويل في معاني التنزيل . تصحيح محمد علي شاهين. دار الكتب العلمية.
الزّازي، محمد بن عمر بن الحسن (1980)، التفسير الكبير (ط3)، دار إحياء التراث العربيّ.
ابن رواحة، قيس بن زهير (1971)، شعر قيس بن زهير . (تحقيق وشرح عادل جاسم البياتي). مطبعة الآداب.
الزّجاج، إبراهيم بن السري (1988)، معاني القرآن وإعراجه، (تحقيق عبد الجليل عبده شلي). عالم الكتب.
الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1985)، اللامات (ط2)، تحقيق مازن المبارك. دار الفكر.
الزّمخشرّي، محمود بن عمر (1407)، الكشّاف عن حقائق التّزويل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (ط3)، (تحقيق عبد الرزاق المهدي).
دار إحياء التراث العربيّ.

الزّمخشرّي، محمود بن عمر (1993)، المفصل في صنعة الإعراب . (تحقيق علي بو ملحم). مكتبة الهلال.
ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (1997)، حجة القراءات (ط5)، (تحقيق سعيد الأوغلي). مؤسسة الرسالة.
ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل (1987)، الأصول في النَّحو (ط2)، (تحقيق عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة.
أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (1986)، شرح كتاب سيبويه . (تحقيق رمضان عبد التّواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدائم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
السّفاقي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1992)، المُجيد في إعراب القرآن المجيد . (تحقيق موسى محمد زين). منشورات كلية الدعوة الإسلامية.

السّمرفندي، محمد بن نصر (د.ت.)، بحر العلوم . دار الكتب العلمية.
السّمعاني، منصور بن محمد (1997)، تفسير القرآن . (تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم). دار الوطن.
السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (2008)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق أحمد محمد الخراط). دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988)، الكتاب (تحقيق عبد السّلام محمد هارون) (ط3)، مكتبة الخانجي.
السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (2005)، نواهد البُكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي) [3 رسائل دكتوراه، جامعة أمر القرى] كلية الدعوة وأصول الدين.

السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1998)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.
ابن سُقَير، أحمد بن الحسن (1979)، الجمل في النحو . ت (حقيق ودراسة علي بن سلطان بن علي الحكمي) [رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز].

الصّبّان، محمد بن علي (2002)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك . (تحقيق محمود بن الجميل). مكتبة الصّفّا.
ضيف، شوقي (2005)، المدارس النحوية، دار المعارف.

الطبري، محمد بن جرير (2000)، جامع البيان في تأويل القرآن (تحقيق أحمد محمد شاكر). مؤسسة الرسالة.

- الطبايسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (1999)، مسند أبي داود الطبايسي. (تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي). دار هجر.
- الطبي، الحسين بن محمد بن عبد الله. (2013). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطبي على الكشاف). (تحقيق الجزء الثاني عمر حسن القيّام). الجائزة الدولية للقرآن الكريم.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (1984). التحرير والتأوير الدار التونسية للنشر.
- العجلي، أبو النجم الفضل بن الحارث (2006). ديوان أبي النجم العجلي. (جمع وتحقيق محمد أديب جمران وألحق معه المستدرك عليه حاتم الضامن)، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق فواز الشعار). دار الكتب العلمية.
- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (2003). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد). دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ط2). (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). دار التراث.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1976). التبيان في إعراب القرآن. (تحقيق علي محمد البجاوي). مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق عبد الإله النهان). دار الفكر.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990). التعليقة على كتاب سيبويه. (تحقيق عوض بن حمد القوزي). جامعة الملك سعود
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (2007). الحجة في علل القراءات السبع. (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وأحمد عيسى المعصراني). دار الكتب العلمية.
- العمادي، أبو السعود محمد بن محيي الدين (د.ت.). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تحقيق عبد القادر أحمد عطا). مكتبة الرياض الحديثة.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى (2010). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. (تحقيق علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر). دار السلام.
- الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله (1955). معاني القرآن. (تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار. وعبد الفتاح إسماعيل شلي). دار المصرية للتأليف والترجمة.
- القاسمي، جمال الدين بن محمد سعيد (1998). محاسن التأويل. (تحقيق محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.
- القرطبي، محمد بن أحمد (1964). الجامع لأحكام القرآن (ط2). (تحقيق أحمد البردوني، و إبراهيم أطفيش). دار الكتب المصرية.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (1405). مشكل إعراب القرآن (ط2). (تحقيق حاتم صالح الضامن). مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990). شرح تسهيل الفوائد. (تحقيق عبد الرحمن والمختون السيد ومحمد بدوي). هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (1982). شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي). جامعة أم القرى مركز البحث العلمي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- المبرّك، محمد بن يزيد (1994). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة). عالم الكتب.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400). السبعة في القراءات (تحقيق شوقي صيف، ط2). دار المعارف.
- أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974). شرح أبيات سيبويه. (تحقيق محمد علي الريح هاشم). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المرادي، حسن بن قاسم (1976). الجنى الداني في حروف المعاني. (تحقيق طه محسن). مؤسسة الكتب للطباعة والنشر.

- المرادي، حسن بن قاسم (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. (شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان). دار الفكر العربي.
- المراغي، أحمد بن مصطفى (1946). تفسير المراغي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- المظهري، محمد ثناء الله (1412هـ). تفسير المظهري. (تحقيق غلام نبي التونسي). مكتبة الرشدية.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (1428). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. (دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- النخاس، أحمد بن محمد (1977). إعراب القرآن. (تحقيق زهير غازي زاهد). مطبعة العاني.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1956). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط4). (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). مطبعة السعادة.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1383). شرح قطر الندى وبل الصدى (ط11). (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). مطبعة السعادة.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ط6). (تحقيق مازن المبارك) ومحمد علي حمد الله. دار الفكر.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (2001). شرح المفضل. (تحقيق إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- alqur'ānu alkarīmu
- al-khḥsh al'wsaṭa 'abū alḥusni almujaḥshī'yy (1990). m'āny alqur'āna (taḥqīqu hudā maḥmūdi qurā'atin maktabata al-khānjy
- al'azhariyyu khālidā bn 'abdi al-lhi (2000). sharaḥa al-taḥrīḥu 'alā al-tawḍīḥi dāru alkutubi al'ilmiyyati
- al-'istrābādhy raḍḍiyya al-dīni muḥammada bn alḥusni (1996). sharaḥa al-raḍḍiyyu 'alā alkāfiyati ṭ (taḥqīqa yūsḥ ḥusna 'umari jāmi'ata qāri yūnisin
- al'ushmūniyyu 'uliya bn muḥammadu (1998). sharaḥa al-'ushmwny 'alā 'ulfiyyati ibni mālikin dāru alkutubi al'ilmiyyati
- al-'ḥfhāny al-rāghiba alḥissayni bn muḥammadu (1999). tafsīra al-rāghibi al-'ḥfhāny (taḥqīqu aljuz'i al'awwali muḥammada 'abdi al'azizi basyūni kulliyyata al'ādābi
- al'anbāriyyu 'abda al-Raḥmāni bn muḥammadu (1961). al'inṣāfa fi masā'ili alkhilāafi bayna al-naḥwiyyayni albaṣariyyayni wa-al-kūfiyyīna (taḥqīqu muḥammadu muḥḥiyyī al-dayyini 'abda alḥamidi almaktabata al-tijāriyyata alkubrā
- albaghdādiyyu 'abda alqādiri bn 'umari d t). sharaḥa 'abiātu mughnī al-labībi taḥqīqa 'abdi al'azizi rubbāḥun wa 'aḥamida yūsḥ duqāqa ṭ dāra alma'mūni lil-turāthi wadāri al-thaqāfati al'arabiyyati

- albiqā'iyu 'ibrāhym bn 'umari 1984). nazẓama al-duraru fi tanāsubi al-'āyāt wa-al-sūrin dāru alkitābi al'islāmiyyi
- albinā'u 'aḥamida bn muḥammadu bn 'aḥamida bn 'abdi alghaniyyi al-dumyāṭiyyi 2006). 'ithāfa fuḍalā'a albashari fi alqirā'āti al'arbi'ta 'ushurun (taḥqīqu 'unsi mahratin dāra alkutubi al'ilmīyyati
- albayḍawīyyu 'abda al-lhi bn 'umari 1997). 'anuwwāra al-tanzīli wa'asrāri al-t'il (taḥqīqu muḥammadu 'abdi al-Raḥmāni al-mr'shly dāra 'ihyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- tha'labun 'aḥamida bn yaḥyā al-shaybāniyyi 1960). mujālisā tha'labi taḥqīqa 'abdi al-sullāmi hārūna dāra alma'ārifi
- al-tha'labiyyu 'aḥamida bn muḥammadu bn 'ibrāhym 2002). alkashfa wa-al-bayāna 'an tafsīri alqur'āni taḥqīqun 'abī muḥammadu ibni 'āshūri dāra 'ihyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- aljawiyyu muḥammada bn 'umuri nawawiyyi 1997). marāḥun libīdin likashafa mu'annā alqur'āni almajīdi taḥqīqa muḥammada 'ummayni al-ḍnnā'i dāra alkutubi al'ilmīyyati
- aljurjāniyyu 'abda alqāhiri bn 'abdi al-Raḥmāni 2008). darju al-durari fi tafisyir al'āy wa-al-sūrin taḥqīqa walīda bn 'aḥamida bn ṣālīḥu alḥissayni wa'tādin 'abda al-laṭifi alqaysiyyi majallata alḥukmati
- aljazariyyu 'abū al-sa'ādāti almubāraka bn muḥammadu 2000). albadī'a fi 'ilmi al'arabiyyati (taḥqīqun wadirāsatu fatḥi 'aḥamida 'aliyyu al-dīni jāmi'atan 'ami alqurā
- ibna aljazariyyi muḥammada bn muḥammadu bn yūsf 2012). al-nashra fi alqirā'āti al'ushura taḥqīqa 'aliyya muḥammada al-ḍibā'i dāra alkutubi al'ilmīyyati
- ibna ja'datin qīsa bn 'abdi al-lhi 1998). dīūāna al-nābighati alja'diyyi jama'a wāḍiḥu al-ṣamadi dāra ṣādira
- ibna janniyyin 'abū alfathī 'uthmāna 2000). sirra ṣinā'ati al'i'rābi dāra alkutubi al'ilmīyyati
- ibna janniyyin 'abū alfathī 'uthmāna 1999). al-mḥutasab fi tabyīni wujūhi shawādhdi alqirā'āti wa-al-īdāḥ 'anhā (taḥqīqu muḥammadu 'abdi alqādiri 'atā wizārata al'awqāfi- almajlisā al'lā lil-sh'wn al'islāmiyyata
- ibna janniyyin 'abū alfathī 'uthmāna 1954). almunsīfa sharāḥa kitāba al-taṣrifi li'abī 'uthmāni almāziniyyi dāra 'ihyā'i al-turāthi alqadīmi
- aljawariyyi muḥammada bn 'abdi almuna'ami 2004). sharāḥa shudhūru al-dhahabi fi ma'rifati kalāami al'arabi (taḥqīqu nūāfi bn jazā'i alḥārithiyyi 'imādata albaḥthi al'ilmīyyi bi-al-jāmi'ati al'islāmiyyati
- aljawziyyu 'abda al-Raḥmāni bn 'aliyyu bn muḥammadu 2002). zāda almusayyarū fi 'ilmi al-tafsīri (taḥqīqu 'abdi al-razzāqi almahdiyyi dāra alkitābi al'arabiyyi

- ibna 'abī ḥātīmīn 'abda al-Raḥmāni bn muḥammadu bn 'idrys 1999). tafsīra alqur'āni al'azīmi (taḥqīqu 'as'udi muḥammada al-ṭayyibi maktabata nuzāru muṣṭafā albāzi
- ulḥumuī yāqūta bn 'abdi al-lhi 1993). mu'jama al'udabā'i (taḥqīqu 'iḥsāni 'abbāsi dāra algharbi al'islāmiyyi
- 'abū ḥayyāni al'andalusiyya muḥammada bn yūsf 1981). irtishāfa al-ḍarbi min lisāni al'arabi (taḥqīqu muṣṭafā 'aḥamida al-nmmās miṭba'ata almadaniyyi
- 'abū ḥayyāni al'andalusiyya muḥammada bn yūsf (1420هـ). albaḥri almuḥiṭi fi al-tafsīri (taḥqīqu ṣidqiyyu muḥammadu jamīlu dāra alfikri
- 'abū ḥayyāni al'andalusiyya muḥammada bn yūsf (1998). al-tadhylla wa-al-takmyla fi sharḥi kitābi al-tashīli (taḥqīqu ḥassana hindawiyyu dāra alqalami
- alkhāzinu 'uliya bn muḥammadu bn 'ibrāhym 1995). libābi al-t'īl fi m'āny al-tanzīla taṣḥīḥu muḥammadu 'aliyyu shāhīni dāru alkitubi al'ilmīyyati
- al-rāziyyu muḥammada bn 'umari bn alḥusni 1980). al-tafsīra alkabīra ṭ dāra 'iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- ibna rawāḥatin qīsa bn zuhayri 1971). sha'ara qīsa bn zuhayrin (taḥqīqun washarḥu 'ādilu jāsimi albayātiyyi miṭba'ata al'ādābi
- al-zajjāju 'ibrāhym bn al-sirriyyi 1988). m'āny alqur'āna wa'i'rābtu (taḥqīqu 'abdi aljalili 'abbadtu shalabiyyu 'ālama alkitubi
- al-zujājiyyu 'abda al-Raḥmāni bn 'iṣḥāq 1985). al-lāmāti ṭ taḥqīqa māzini almubāraki dāru alfikri
- al-zamakhshariyyu maḥmūda bn 'umari 1407). alkashshāfa 'an ḥaqā'iqi al-tanzīli wa'uyūni al'aqawili fi wujūhi al-ta'wili ṭ (taḥqīqa 'abdi al-razzāqi almahdiyyi dāra 'iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi
- al-zamakhshariyyu maḥmūda bn 'umari 1993). almufaṣṣala fi ṣan'ati al'i'rābi (taḥqīqu 'uliya bū mulḥimu maktabata alhalāali
- ibna zanjālati 'abū zar'ati 'abdi al-Raḥmāni bn muḥammadu 1997). ḥujjata alqirā'ati ṭ (taḥqīqa sa'īda al-fghāny mu'assasata al-risālati
- ibna al-sirāji 'abū bikri muḥammadi bn saḥlin (1987). al'uṣwla fi al-naḥwi ṭ (taḥqīqa 'abdi alḥissayni alfatliyya mu'assasata al-risālati
- 'abū sa'īdu al-sirāfiyyi ilḥasinna bn 'abdi al-lhi (1986). sharḥa kitābi sībawayhi (taḥqīqu ramaḍāni 'abdi al-tawwābi wa maḥmūdu fahmiyyu ḥujjāzi wa muḥammadu ḥāshimu 'abdi al-dā'imi alhay'ata almiṣriyyata al'āmmata lil-kitābi
- al-safāqusi 'ibrāhym bn muḥammadu bn 'ibrāhym 1992). almujiḍa fi 'i'rābi alqur'āni almajīdi (taḥqīqu mūsā muḥammada zanayna manshūrātin kullīyyatin al-da'wata al'islāmiyyata

- al-samarqandiyyu muḥammada bn naṣri d t). baḥru al'ulūmi dāru alkitubi al'ilmiyyati
al-sim'āniyyu maṣūra bn muḥammadu 1997). tafsīra alqur'āni (taḥqīqu yāsiru bn 'ibrāhym
wghnym bn 'abbāsu bn ghunaymi dāra alwaṭani
- al-samīnu alḥalbiyyu 'aḥamida bn yūsf bn 'abdi al-dā'imi (2008). al-durra almaṣūna fī 'ulūmi
alkitābi almaknūni taḥqīqun 'aḥamida muḥammadu alkharrāṭi dāra alqalami
- sibū'iyyuhu 'abū bashari 'amrwi bn 'uthmāni bn qanbarun (1988). alkitāba taḥqīqa 'abdi al-
sullāmi muḥammada hārūni ṭ maktabata al-khānjy
- al-suyūṭiyyu 'abda al-Raḥmāni jalāala al-dīni (2005). nawāhida al'abkāri washawāridi al'afkāri
ḥāshiyata al-sūṭiyyi 'alā tafsīri albayḍawiyi 3 rasā'ila duktwrāhin jāmi'atan 'ami alqurā
kulliyata al-da'wati wa'uṣwli al-dīni
- al-suyūṭiyyu 'abda al-Raḥmāni jalāala al-dīni (1998). hamī'a alhawāmī'i fī sharḥi jam'i
aljawāmī'i (taḥqīqu 'abdi alḥamīdi hindawiyi almaktabata al-tawfiqiyata
- ibna shuqayrin 'aḥamida bn alḥusni 1979). aljamala fī al-naḥwi t ḥaqīqun wadirāsatu 'aliyyu
bn sultāni bn 'ilīyyu alḥukmiyyi risālata mājistīri muqaddimatin 'ilā jāmi'ati almaliki 'abda
al'azīzi
- al-ṣabbāni muḥammada bn 'aliyyu 2002). ḥāshiyata al-ṣabbāni 'alā sharḥi al-'ushmwny 'alā
'ulfiyyati ibni mālikin (taḥqīqu maḥmūdu bn aljamīli maktabata al-ṣfā
- ḍayfun shawqay 2005). almadārisi al-naḥwiyyati dāru alma'ārifi
- al-ṭabariyyu muḥammada bn jarīri 2000). jāmi'a albayāni fī ta'wīl alqur'āni taḥqīqun 'aḥamida
muḥammadu shākīru mu'assasata al-risālati
- al-ṭayālisiyyu 'abū dawudi salīmāni bn dawudi bn al-jārwd 1999). musnadun 'abī dawudu al-
ṭayālisiyyi (taḥqīqu muḥammadu bn 'abdi almuḥsini al-tarkiyyi dāra hajrin
- al-ṭayyibiyyu alḥissayni bn muḥammadu bn 'abdi al-lhi (2013). fatūḥi alghaybu fī alkashfi 'an
qinā'i al-raybi ḥāshiyata al-ṭayyibiyyi 'alā alkashshāfi (taḥqīqa aljuz'i al-thāny 'umara ḥusni
alqīāmi aljā'izata al-dawliyyata lil-qur'āni alkarīmi
- ibna 'āshūrīn muḥammada al-ṭāhiri bn muḥammadu 1984). al-taḥrīra wa-al-tanwīra al-dāra
al-twnisiyyata lil-nashri
- al'ajaliyyu 'abū al-najmi alfaḍla bn alḥārithi 2006). dīūānun 'abī al-najmu al'ajaliyyu (jam'un
wataḥqīqu muḥammadu 'adību jamrāni wa'alḥaqa ma'tu almustadrika 'alayhi ḥātima al-
dāmīni maṭbū'āti majma'i al-lughata al'arabiyyata
- ibna 'aṣfūrīn 'uliya bn mu'mīnu 1998). sharaḥa jamalu al-zujājiyyi (taḥqīqun fawāzi al-shi'āra
dāra alkitubi al'ilmiyyati

- ibna 'aṭṭiyati al'andalusiyyi 'abda alḥaqqi bn ghālibu bn 'abdi al-Raḥmāni 2003). almuḥarrira alwajiza fi tafsiṛi alkitābi al'azizi (taḥqīqu 'abdi al-sullāmi 'abda al-shāfy muḥammada dāra alkutubi al'ilmiyyati
- ibna 'qyl bahā'a al-dīni 'abda al-lhi 1980). sharaḥa ibnu 'qyl 'alā 'ulfiyyati ibni mālika ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini 'abda alḥamīdi dāra al-turāthi
- al'ikbiriyyu 'abū albaqā'i 'abda al-lhi bn alḥissayni 1976). al-tibyāna fi 'i'rābi alqur'āni (taḥqīqu 'aliyyu muḥammadu al-bjā'ī miṭba'ata 'isā albābiyyi alḥalbiyyi
- al'ikbiriyyu 'abda al-lhi bn alḥissayni 1995). al-libāba fi 'ilali albinā'i wa-al-'i'rābi (taḥqīqu 'abdi al'ilti al-nabihāni dāra alfikri
- 'abū 'uliya alfārisiyyu ilḥasinna bn 'aḥamida bn 'abdi alghaffāri 1990). al-ta'līqata 'alā kitābi sibawayhi (taḥqīqu 'iwaḍa bn ḥamdi al-qwzy jāmi'ata almaliki su'ūdun
- 'abū 'uliya alfārisiyyu ilḥasinna bn 'aḥamida bn 'abdi alghaffāri 2007). alḥujjata fi 'ilali alqirā'āti al-sab'a (taḥqīqu 'ādilu 'aḥamida 'abdu almawjūdi wa'aliyyi muḥammadi 'iwaḍa wa'aḥmadu 'isā al-m'srā'i dāra alkutubi al'ilmiyyati
- al'imādiyyu 'abū al-su'ūdi muḥammada bn muḥḥiyyī al-dayyini d t). 'irshādu al'aqli al-salīmi 'ilā mazāyā alkitābi alkarīmi taḥqīqa 'abdi alqādiri 'aḥamida 'aṭā maktabata al-rīādi alḥadythati
- al'ayniyyu maḥmūda bn 'aḥamida bn mūsā 2010). almaqāṣida al-naḥwiyyata fi sharḥi shawāhidi shurūḥi al'ulfiyyati (taḥqīqu 'aliyyu muḥammadu fākhiru wa'aḥmadu muḥammada tawfīqi al-sūdāniyyi wa'abdi al'azizi muḥammada fākhira dāra al-salāami
- alfarrā'u yaḥyā bn zyād bn 'abdi al-lhi 1955). m'āny alqur'āna (taḥqīqun 'aḥamida yūsf al-njāty wamuḥammada 'allī al-najjāri wa'abdu alfattāhi 'ismā'yl shalabiyya dāra almiṣriyyati lil-ta'līfi wa-al-tarjamati
- alqāsimiyyu jamāla al-dīni bn muḥammadu sa'īdu 1998). maḥāsina al-t'il (taḥqīqu muḥammadu bāsilu 'uyūni al-sūdi dāra alkutubi al'ilmiyyati
- alqurtubiyyu muḥammada bn 'aḥamida 1964). aljāmi'a li'aḥkāmi alqur'āni ṭ (taḥqīqun 'aḥamida al-brdwny wa 'ibrāhym 'ṭfysh dāra alkutubi almiṣriyyati
- alqaysiyyu makiya bn 'abī ṭālibu 1405). mushakkala 'i'rābi alqur'āni ṭ (taḥqīqa ḥātimi ṣālaḥa al-dāminu mu'assasata al-risālāti
- ibna mālikin jamāla al-dīni muḥammada bn 'abdi al-lhi 1990). sharaḥa tashīlu alfawā'idī (taḥqīqu 'abdi al-Raḥmāni wa-al-makhtūni al-sayyidi wamuḥammadi badawiyyi hajara lil-ṭibā'ati wa-al-nashri

- ibna mālikin jamāla al-dīni muḥammada bn 'abdi al-lhi 1982). sharḥa alkāfiyati al-shāfiyati taḥqīqa 'abdi almuna"ami 'aḥamida hrydy jāmi'atun 'ami alqurā markaza albaḥṭhi al'ilmīyyi kullīyyata al-sharī'ati wa-al-dirāsāti al'islāmīyyati
- almubarradu muḥammada bn yazīdu 1994). almuqtaḍaba taḥqīqa muḥammada 'abdi alkhāliqi 'dymah 'ālama alkutubi
- ibna mujāhidin 'abū bikrin 'aḥamida bn mūsā bn al'abbāsi 1400). al-sab'ata fī alqirā'āti taḥqīqa shawqiyya ḍayfin ṭ dāra alma'ārifi
- 'abū muḥammadu al-sīrāfiyyi yūsuf bn 'abī sa'īdu alḥusni 1974). sharaḥa 'abīātu sibū'iyyihu (taḥqīqu muḥammadu 'aliyyu al-ryḥi hāshima dāra alfikri lil-ṭībā'ati wa-al-nashri wa-al-tawzī'i
- almurādiyyu ḥassana bn qāsīmu 1976). aljanā al-dāny fī ḥurwfi al-m'āny (taḥqīqu ṭh muḥsina mu'assasata alkutubi lil-ṭībā'ati wa-al-nashri
- almurādiyyu ḥassana bn qāsīmu 2008). tawḍīḥa almaqāṣidi wa-al-masāliki bisharḥi 'ulfiyyati bn mālikin (sharḥun wataḥqīqu 'abdi al-Raḥmāni 'uliya salīmāni dāra alfikri al'arabiyyi
- almarāghīyyi 'aḥamida bn muṣṭafā 1946). tafsīra almarāghīyyi sharikatu maktabatin wamiṭba'ati muṣṭafā albābiyyi alḥalbiyyi wa'awlāadihi
- almazhariyyu muḥammada thanā'i al-lhi 1412 .(ḍtafsīra alalmazhariyyi (taḥqīqu ghulāami nabīyyi al-twnisiyyi maktabata al-rashadiyyati
- nāzīru aljayshi muḥammada bn yūsuf 1428). tamhīda alqawā'idi bisharḥi tashīli alfawā'idi (dirāsaton wataḥqīqu 'aliyyu muḥammadu fākhīru w'ākhryin dāra al-salāami lil-ṭībā'ati wa-al-nashri wa-al-tawzī'i
- al-naḥḥāsu 'aḥamida bn muḥammadu 1977). 'irāba alqur'āni (taḥqīqu zuhayri ghāziyyi zāhidi miṭba'ata al'āniyyi
- ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsuf bn 'aḥamida 1956). 'awḍaḥa almasāliku 'ilā 'ulfiyyati ibni mālika ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥīyyi al-dayyini 'abda alḥamīdi miṭba'ata al-sa'ādati
- ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsuf bn 'aḥamida 1383). sharaḥa qaṭaru al-nadā wabali al-ṣadā ṭ (taḥqīqa muḥammada muḥḥīyyi al-dayyini 'abda alḥamīdi miṭba'ata al-sa'ādati
- ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsuf bn 'aḥamida 1985). mghnī al-labība 'an kutubi al'ārybi ṭ (taḥqīqa māzīni almubāraki wamuḥammada 'allī ḥamida al-lha dāru alfikri
- ibna yu'ayyishu mū'affaqa al-dīni yu'ayyishu bn 'aliyyu 2001). sharaḥa almufaṣṣalu (taḥqīqu 'imyl badī'a ya'qūbi dāra alkutubi al'ilmīyyati

Differences of Readings of Qur'anic Verses with Similar Syntactic Constructions: A study in Syntax and Context

Ahmed Abdullah AL- Ani⁽¹⁾

Abstract:

This paper is a description and analysis of the difference of readings of Qur'anic Verses with similar syntactic construction. The question of the paper is why one reading differs from another in the case of Qur'anic Verse with similar syntactic construction occurring in several places in the Glorious Quran. This question cannot be answered unless such constructions are viewed in the context of what comes before them. The paper consists of four sections, each of which deals with one construction exemplifying a syntactic issue with either a single syntactic reading or two. However, Quranic readings differ on such construction in various instances in the Glorious Quran. Here lies the significance of this topic, and as the findings of the study show, it is but one aspect of Quranic rhetoric. The study shows that syntax operates far beyond the level of the sentence to reach to the very connection between the sentence and its context. The study also replies and corrects some grammarians' views and opinions on other syntactic views. It also tries to reflect on problematic syntactic readings.

Keywords: Difference of Readings, Similar Constructions, Qur'anic Verse, Syntax & Context.

(1) College of Education for Humanities - University of Anbar (Ramadi - Iraq)
dr.201673@gmail.com